جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020–2030)

(2020–2030)
(2020–2030)
(2020–2030)

تقديـــــــم:

تتصدر قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي اهتمامات القادة العرب، وسلم أولويات العمل العربي المشترك في ظل المتغيرات الاقتصادية والبيئية المعاصرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولذلك تتوجه الجهود العربية للتصدي لكافة التحديات التي تجابه مسيرة التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي.

وإيمانا من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وجمعيتها العامة المتمثلة في كافة وزراء الزراعة العرب بأهمية اتساق إستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين(2005 - 2025) مع أهداف وخطة التنمية المستدامة (2030) ، أصدرت الجمعية العامة للمنظمة القرار رقم (35/5 ج ع/20108) القاضي بمواءمة إستراتيجية التنمية الزراعية العربية مع أهداف التنمية المستدامة ،بما يدفع بعجلة التنمية الزراعية ويعزز من مسارات الأمن الغذائي بالوطن العربي. وتنفيذا لهذا القرار قامت المنظمة بمواءمة تلك الإستراتيجية بمشاركة طائفة واسعة من الخبراء والمهتمين بالتنمية الزراعية في الدول العربية، لإحداث نقلة نوعية للقطاعات الزراعية العربية.

ارتكزت عملية التغيير على مبادرات المنظمة الرامية إلى المساهمة في تحويل القطاع الزراعي العربي إلى قطاع منافس عالميا وإقليميا، واعتمد منهج تغيير الإستراتيجية على المساهمة في تحويل القطاع الزراعي العربي من قطاع يعاني من عجز في الأمن الغذائي إلى قطاع قادر على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبالشكل الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة ( )2030 من خلال تحقيق مخرجات مستدامة على المدى القصير، والمديين المتوسط والطويل تتمثل في استدامة الرخاء ،وازدهار المناطق الريفية، وتحسين الإنتاج والإنتاجية، وتحسين إدارة واستدامة الموارد الزراعية ،وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية. هذا إلى جانب تطوير سلاسل القيمة في القطاع الزراعي وتنويع الإنتاج والمنتجات الزراعية، وتوفير بيئة أعمال زراعية وصناعية أكثر تطورا، واستخدام أوسع للتقانات الحديثة والطاقات البديلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية. ولضمان تحقيق تلك المخرجات تقوم المنظمة بإعداد وتنفيذ أنشطتها السنوية في إطار برامج وتوجهات تلك الإستراتيجية.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية لدعمهم المستمر لبرامج وأنشطة المنظمة. والشكر موصول لفريق العمل من الخبراء العرب لمشاركتهم في مختلف مراحل إعداد هذه الإستراتيجية، آملا أن تكلل جهود الدول العربية بالنجاح في تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها دفعا لعجلة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

والله ولي التوفيق،،،،

البروفيسور / إبراهيم آدم أحمد الدخيري
المدير العام

المحتويـــــــــات

الأشكال

الجـــــــــــداول



الملخص التنفيذي

1– إيماناً بضرورة دعم وتفعيل وتأطير العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، أصدر القادة العرب في قمة الجزائر في مارس (آذار) 2005، قراراً بالرقم (314) قضى بتكليف الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة خلال العقدين (2005–2025).

2– تم عرض الإستراتيجية على قمة الرياض التي انعقدت في مارس (آذار) 2007م، وصدر بشأنها القرار رقم (393)، والذي نص على " الموافقة على الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (وثيقة مستقلة)، الوثيقة رقم: (ق ع:393 د.ع (19) –29/ 3/ 2007) اعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

3– بعد مرور ثـــمانية أعوام من البدء في تنفيذ الإستراتيجية، اعتمدت قمة العالم للتنمية المستدامة على هامش أعمال الجمعية العامة لَلأممِ المتحدة– قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، والذي اشتمل على (17) هدفاً و(169) غاية. وقد أصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة القرار رقم 631 (د.ع 26) بتاريخ 29/ 3/ 2015 بشأن الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015" والذي نصت الفقرة الثالثة منه على: " دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في وضع خطة عمل عربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 ".

4– نظراً لأن أهداف وبرامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005 –2025م تتسق مع العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، فقد اقترحت المنظمة على جمعيتها العامة في دورة انعقادها (35) في أبريل 2018، القيام بتكييف ومواءمة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2005–2025) وخططها وبرامج عملها السنوية وربطها بأهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، بحيث يؤدي تنفيذها إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف والغايات.

5– قامت المنظمة بإعداد الإستراتيجية المعدلة وعرضها على المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة وصدر بشأنها القرار رقم (4/ 36 ج ع/ 2020) والذي نصت الفقرة الثانية منه على " الموافقة على الإستراتيجية المعدلة بالصيغة المرفقة وتكليف المنظمة باستكمال إجراءات تصديقها واعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والقمة العربية". وتأمل المنظمة أن تمثل الإستراتيجية المعدلة ركيزة أساسية لتفعيل وتطوير العمل الزراعي العربي المشترك وبما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة 2030.

6 – خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2005–2025) حققت المنظمة بالتعاون مع دولها الأعضاء وشركاء التنمية إنجازات مقدرة في إطار تلك الإستراتيجية، غطت كافة المجالات الزراعية والسمكية.

7 – في إطار الإعداد للإستراتيجية المعدلة تم إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005–2025) على مدار فترة السنوات العشر من دخول الاستراتيجية حيز التنفيذ في العام 2008، ومعالجة القيود التي واجهتها وتقييم الإنجازات وقصص النجاح. كما تم إجراء تحليل رباعي تفصيلي لــ (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) للبرامج الرئيسية السبعة للإستراتيجية.

8– كما تم إجراء تحليل شامل لأوضاع الزراعة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية والمعوقات والصعوبات التي تواجه التنمية الزراعية العربية. وكذلك تم استعراض كافة القضايا الملحة ذات العلاقة والأثر المقدر في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة ومن أهمها فقد وهدر الغذاء، التكامل التجاري والعوائق الفنية والصحية للتجارة الزراعية العربية البينية، والعدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب، والقدرة على التأقلم والصمود، والقضايا البيئية، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء. إضافة إلى دراسة التغيرات ذات الصلة بالقطاع الزراعي التي حدثت على المستوى العالمي ومنها إعادة التوجيه الاقتصادي، التغييرات في أفكار التنمية، التغيرات الاقتصادية العالمية، التقدم التكنولوجي والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك للبناء عليها والاستفادة منها عند وضع أهداف وبرامج ومكونات الإستراتيجية المواءمة مع مراعاة موافقة إطارها الزمني مع الإطار الزمني المتبقي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2030. وكذلك مراعاة تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة في ظل قراءة فاحصة ومتأنية لواقع المنطقة العربية الحالي.

9– تمثلت الدوافع الرئيسية لمواءمة الإستراتيجية في: إحداث نقلة نوعية للقطاعات الزراعية العربية تسهم في تحقيق تنمية زراعية عربية مستدامة وعالية الإنتاجية تحقق مستوى معقول من الرفاه والرخاء لسكان الدول العربية، وبخاصة المجتمعات الريفية. وكذلك تمكين المنظمة من تحقيق التزاماتها نحو ازدهار دولها الأعضاء، وذلك من خلال التطوير المستمر للقطاع الزراعي العربي وخاصة في مجال تعزيز التكامل الزراعي العربي.

10– ارتكزت عملية التغيير على مبادرات المنظمة الرامية إلى المساهمة في تحويل القطاع الزراعي العربي إلى قطاع منافس ومهم عالمياً وإقليمياً، ومهيأ لتحقيق أهداف التنمية المستدام(SDGs) ، وذلك من خلال تطوير قدرات دعم الدول العربية لبعضها البعض عبر تعزيز إمكانيات التعاون والمشاريع المشتركة والتكامل البيني، لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية للمنطقة العربية مدفوعة ببيئة صحية وسلمية تساهم فيها البحوث الزراعية في تبادل المعرفة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية والرفاهية.

11– اعتمد منهج تغيير الإستراتيجية على تحويل القطاع الزراعي العربي من قطاع يعاني من عجز في الأمن الغذائي إلى قطاع قادر على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبالشكل الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة2030 من خلال تحقيق مخرجات مستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

12– على المدى الطويل تمثلت مخرجات الإستراتيجية المعدلة في: استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية في البلدان العربية، زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة الإيرادات الحكومية، زيادة العمالة الريفية وخاصة بين الشباب والنساء، زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، تعزيز القدرة التنافسية في السوق، تعزيز البحوث الزراعية ونشر المعرفة، وحسن إدارة واستدامة الموارد الزراعية العربية (الأرض، الماء، المناخ والموارد الوراثية النباتية والحيوانية).

13– وعلى المدى المتوسط تمثلت مخرجات الإستراتيجية المعدلة في :توفير قدرات بشرية ومؤسسية مستدامة ومنظمة، استخدام تقانات ذكية ملائمة ومستدامة على طول سلسلة القيمة، إيجاد إنتاج زراعي ومنتجات زراعية متنوعة تعكس تنوع الموارد الطبيعية في البلدان العربية.، تبني خدمات وإجراءات صحية وبيطرية آمنة بيولوجياً وبيئياً، تحقيق فقد وهدر أقل في الغذاء والأعلاف، توفير بيئة أعمال زراعية وصناعية أكثر تطوراً وانتشاراً، استخدام أوسع للتقانات والآلات الزراعية والطاقة البديلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية .

14– وتمثلت المخرجات المستدامة للإستراتيجية المواءمة على المدى القصير في: تحقيق وعي أفضل لسلاسل القيمة وأهميتها في زيادة الدخول، إيجاد بيئة ملائمة تعزز وضع وتبني سياسات زراعية قطرية وقومية مناسبة، حسن إدارة البنى التحتية الزراعية المطورة، معرفة أوسع وقدرات مطورة للعاملين في قطاعي الزراعة والأسماك، و ريادة الأعمال الزراعية بين النساء والشباب.

15– تمت صياغة رؤية ورسالة وأهداف وقيم إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2030) بعد إجراء حوار واسع مع أصحاب المصلحة وبما يتوافق مع قضايا التحول والقدرة التنافسية، واستدامة وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، والقدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية والبيئية والمستجدات الإقليمية والدولية، وبما يعزز من قدرة الدول العربية على الامتثال لالتزاماتها الدولية ذات العلاقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة الدخل الزراعي، وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتكامل الزراعي والأمن الغذائي العربي.

16– الرؤية المستقبلية للإستراتيجية: « قطاع زراعي عربي تنافسي ومستدام متأقلم ومقاوم للصدمات، ومنتِج ومعزز للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار والازدهار الريفي والأمن الغذائي».

17– الرسالة : «إيجاد قطاعات زراعية عربية مبتكرة ومتناسقة وتنافسية ومستدامة، تعزز الأمن الغذائي والتغذوي، وتسهم في القضاء على الفقر، وقادرة على التنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويكون ذلك باستخدام تقانات ذكية مناخياً، وأساليب مبتكرة لتوليد وتبادل المعرفة، وإحداث منصات ابتكار وشبكات متخصصة، وبناء شراكات فاعلة تساعد في إحداث نقلة نوعية للقطاع الزراعي العربي».

18– الهدف العام للإستراتيجية: " المساهمة في تحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية، سلامة الأغذية، والأمن الغذائي والتغذوي، تحسين سبل المعيشة، حماية البيئة والموارد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والنمو العادل والازدهار الريفي».


جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة
2030
1
دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.
2
المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الإيكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.
3
4
5
حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم اتخاذ القرار.

19-سيعتمد تنفيذ الإستراتيجية على مجموعة من القيم الأساسية والمبادئ التوجيهية ومن أهمها : مبادئ التضامن والتكامل القائمة على أساس التفويض والميزة النسبية لكل دولة عربية، الشفافية والمسؤولية المتبادلة عن النتائج والإجراءات وتبادل المعلومات، إقامة شراكات متبادلة المنفعة، والتنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في البلدان العربية والمستويات الدولية، لتعزيز تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبما يسهم في تحسين آليات اتخاذ القرار قطرياً وقومياً، احترام التنوع البيولوجي، الوعي بندرة الموارد، الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث تماشياً مع الاتفاقات الإقليمية والعالمية، الاحترام والامتثال لمبادئ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الخاصة بالاستثمار الزراعي المسؤول (RPAIs)، المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة الرشيدة للحيازة (VGGT) التي تكون جميع البلدان الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية من الشركاء / الموقعين عليها، والمرونة والديناميكية في الاستجابة - بأساليب مهنية عالية - للقضايا الناشئة سياسياً واجتماعياً وبيئياً.

20- تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030 إلى توفير إطار عمل لإدارة ومعالجة التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الدول العربية من خلال تحقيق خمسة أهدافٍ إستراتيجية طويلة الأجل وهي:

1

الهدف الأول:

دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.



2

الهدف الثاني:

المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.





3

الهدف الثالث:

تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات ونظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.



4

الهدف الرابع:

تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.



5

الهدف الخامس:

حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار (مستودع المعرفة).

21– في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020–2030م تم وضع (6) برامج رئيسية و(19) برنامجاً فرعياً، حددت مجالات وأولويات عمل المنظمة والعمل الزراعي العربي المشترك في فترة الإستراتيجية وبما يخدم تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخمسة.

22– روعي عند صياغة عناصر ومكونات البرامج الرئيسية للإستراتيجية أن تتسم بتحقيق أكبر قدرٍ من الاتساق ما بين الأهداف الإستراتيجية للإستراتيجية المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة 2030، وتحقيق الترابط فيما بين البرامج والأهداف الإستراتيجية، وتحقيق أكبر قدرٍ من التناسق والتكامل فيما بين البرامج، ومراعاة الأولويات التنموية وخطط التنمية الزراعية القطرية، والتتابع المنطقي في التنفيذ، وتعزيز قدرات الدول على تحسين الرفاهية والدخل والاستقرار الاجتماعي لسكان الريف، وتحقيق أكبر قدرٍ من التنسيق والتكامل في استخدام الموارد والقدرات الحالية، مع مراعاة الاستخدام الفعال لنقاط القوة والفرص المتاحة، وتعظيم نقاط القوى والفرص المتاحة للزراعة العربية، وتقليل المهددات ونقاط الضعف.

23– تضمنت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030 على (6) برامج رئيسية، تضم (19) برنامجاً فرعياً تغطي معظم المجالات التنموية الزراعية، وكذلك تغطي كافة أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة بالقطاع الزراعي وهي:

- البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي.
- البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية.
- البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء.
- البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة).

24– تضمنت الإستراتيجية إجراءات التنفيذ والرصد والتقييم وآليات إعداد تقارير المتابعة. وسيتم دعم تنفيذ الإستراتيجية من خلال الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمتمثل بالجمعية العامة والمجلس التنفيذي والإدارة العامة.

25– تضمنت الإستراتيجية الإجراءات التخطيطية للتنفيذ شاملةً الموازنة ومصادر التمويل وشركاء التنفيذ على المستوى القطري والقومي والدولي.

26– سوف يتم تغطية الاعتمادات السنوية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية من خلال المساهمات السنوية للدول في موازنة المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتمويل الذاتي الذي تحققه المنظمة من خلال عملها كبيت خبرة زراعي عربي. وستقوم المنظمة بوضع تدابير خاصة لتعبئة الموارد وسد الفجوات المالية من خلال إقامة شراكات إستراتيجية مع جهات التمويل من القطاعين العام والخاص. كما سيتم تحسين وسائل الاتصال والمساندة للوصول إلى أكبر قدرٍ ممكن من المتفاعلين.

تمهيد

إيماناً بضرورة دعم وتفعيل وتأطير العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، أصدر القادة العرب في قمة الجزائر في مارس (آذار) 2005، قراراً بالرقم (314) قضى بتكليف الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة خلال العقدين (2005–2025).

ووفقاً لتوجيهات الجمعية العامة للمنظمة قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد الإستراتيجية، والتي اشتملت على سبعة برامج رئيسية و(34) برنامجاً فرعياً، يندرج تحت كل منها مجموعة من المكونات التنموية التي بلغ عددها 114 مكوناً. وقد اتسمت البرامج ومكوناتها التنموية بالتناسق والتكامل والترابط التام مع رؤية وأهداف الإستراتيجية مع التركيز على الأولويات التنموية. وقد كانت البرامج الرئيسية كما يلي:

1- البرنامج الرئيسي لتطوير التقانات الزراعية والسمكية.

2- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.

3- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.

4- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.

5- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

6- البرنامج الرئيسي للمساهمة في ازدهار الريف.

7- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية.

تم عرض الإستراتيجية على قمة الرياض التي انعقدت في مارس (آذار) 2007م، وصدر بشأنها القرار رقم (393)، والذي نص على:

1- الموافقة على الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (وثيقة مستقلة)، الوثيقة رقم: (ق ع:393 د.ع (19)–29/ 3/ 2007) اعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

2- دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع جميع الأطراف المعنية وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد مرور ثـمانية أعوام من البدء في تنفيذ الإستراتيجية، وتحديداً في سبتمبر 2015 اعتمدت قمة العالم للتنمية المستدامة على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة- قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، والذي اشتمل على (17) هدفاً و(169) غاية. وقد أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة القرار رقم 631 (د.ع 26) بتاريخ 29/ 3/ 2015 بشأن الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015" والذي نصت الفقرة الثالثة منه على: " دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في وضع خطة عمل عربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015، وذلك بعد إقرارها من الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2015.

ونظراً، لأن أهداف وبرامج إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005 -2025م تتسق مع العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، فقد اقترحت المنظمة على جمعيتها العامة في دورة انعقادها (35) في أبريل 2018، القيام بتكييف ومواءمة الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2005-2025) وخططها وبرامج عملها السنوية وربطها بأهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، بحيث يؤدي تنفيذها إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تلك الأهداف والغايات. وقد وافقت الجمعية العامة للمنظمة على المقترح وأصدرت بشأنه القرار رقم (5/ 35 ج ع - 2018)، والذي نصت الفقرة الثانية منه على "الموافقة على قيام الإدارة العامة للمنظمة بمواءمة وثيقة إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005-2025م) وفقاً لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة (2030) وما تتطلبه من إجراءات.

وعليه قامت المنظمة بإعداد الإستراتيجية المعدلة وعرضها على المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة وصدر بشأنها القرار رقم (4/ 36 ج ع/ 2020) والذي نص على:

1- تثمين الجهود التي بذلتها الإدارة العامة في إعداد الإستراتيجية الجديدة ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة (2030).

2- الموافقة على الإستراتيجية المعدلة بالصيغة المرفقة وتكليف المنظمة باستكمال إجراءات تصديقها واعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والقمة العربية.

وتأمل المنظمة أن تمثل الإستراتيجية المعدلة من إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025 ركيزة أساسية لتفعيل وتطوير العمل الزراعي العربي المشترك وبما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة 2030.



1 أهم الإنـــجازات التي تمت في إطار الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005–2025) خلال الفترة (2008 – 2020):

2 تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT):

1) أهم الإنــجازات التي تمت في إطار الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005-2025) خلال الفترة (2008 – 2020):

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العديد من الاتفاقيات والشراكات مع معظم المنظمات الإقليمية والدولية الرديفة خلال فترة عملها على تنفيذ الإستراتيجية خلال الفترة (2008 – 2020)، وذلك من أجل تنفيذ المبادرات والبرامج والأنشطة التي تضمنتها الإستراتيجية وخطط العمل السنوية للمنظمة. وقد حققت المنظمة بالتعاون مع دولها الأعضاء وشركاء التنمية من منظمات وصناديق تنموية إقليمية ودولية إنجازات مقدرة في إطار تلك الإستراتيجية، غطت كافة المجالات الزراعية والسمكية، وبخاصة في مجالات التدريب وبناء القدرات، والدراسات والإصدارات الدورية والإستراتيجيات القطاعية، والأدلة والقوانين الاسترشادية واللوائح والمواد الإعلامية، إلى جانب وثائق المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات الفنية ولقاءات الخبراء، وقواعد البيانات والشبكات المتخصصة، والاستشارات الفنية والمشروعات القطرية والقومية الرائدة، ومن أهم تلك الإنجازات:

1-1 تنفيذ العديد من المشروعات القطرية والإقليمية والقومية في مختلف المجالات الزراعية ومنها: تنمية وحماية الموارد المائية، تنمية الموارد الزراعية وحمايتها، نقل التقانة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي، تحسين السلالات الحيوانية، الاستزراع السمكي وتحسين سبل كسب العيش في الريف العربي، وتنويع وزيادة دخول النساء وصغار المزارعين. ومن الأمثلة على تلك المشروعات: إنشاء العديد من السدود الترابية والبحيرات الجبلية وآبار تجميع مياه الأمطار، والمشاريع الخاصة بتوفير مدخلات الإنتاج في المناطق الريفية مثل: مضخات المياه، الآلات والمعدات الزراعية الهادفة إلى تقليل الجهد البدني للمزارعين، زيادة المساحات المزروعة والإنتاج الكلي، توفير حيوانات المزرعة والأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية والأمصال، بالإضافة إلى مشاريع تربية الماعز والأبقار والجاموس والدواجن، ونحل العسل، وتوزيع شتول أشجار الفاكهة والزيتون والزراعة المحمية، ومشاريع الصيد والاستزراع السمكي. هذا إلى جانب مشروعات توفير اللقاحات والمواد المختبرية لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وتوفير حصادات وفراطات محاصيل الحبوب لبعض الدول من أجل تقليل خسائر الحصاد، هذا بالإضافة إلى توفير تقنية إنتاج الذكور العقيمة بالإشعاع للمساهمة في مكافحة ذبابة الدودة الحلزونية.

1-2 تنفيذ العديد من الدراسات القومية والقطرية، والتي غطت كافة القطاعات والمجالات الزراعية والحيوانية والسمكية والمراعي والغابات، إضافة إلى الدراسات الخاصة باستخدام المياه وسبل تنميتها وترشيد استهلاكها، ودراسات الأمن الغذائي والمائي ودراسات المخزون الإستراتيجي وتجارة وتسويق المنتجات الزراعية. كما نفذت المنظمة العديد من الدراسات وأصدرت العديد من الأدلة واللوائح الاسترشادية، بالإضافة إلى قيامها بعقد العديد من المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات الفنية الإقليمية حول إمكانات تسويق وتجارة المنتجات الزراعية والسمكية. كما قامت المنظمة بإعداد بعض الإستراتيجيات القطاعية مثل: الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية، والإستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية. وبالإضافة لما سبق قامت

أيضاً بإعداد ونشر العديد من التقارير الدورية والكتب الإحصائية ومن أهمها: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية العربية، والتقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي.

1–3 في مجال الدعم الفني والاستشارات، قُدمت المنظمة العديد من الاستشارات لوزارات الزراعة ومؤسسات البحوث الزراعية العربية ومراكز نقل التكنولوجيا في مجال الإرشاد الزراعي، وإدخال ونشر التقنيات الزراعية والسمكية الحديثة التي تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والسمكية وزيادة الإنتاجية. كما قدمت خدمات الدعم الفني في مجال سن القوانين واللوائح لحماية الموارد الطبيعية واستخدامها في مختلف المجالات (الأرض، المراعي، المياه، تربية الأحياء المائية، الموارد الوراثية النباتية والحيوانية). إضافة إلى تقديم الدعم الفني لأنشطة المرأة الريفية وتمكين النساء في مجال تربية النحل وزراعة الزيتون وإنتاج وتصنيع الألبان والخضر والفاكهة.

1–4 في مجال التدريب قدمت المنظمة تدريباً نوعياً استفاد منه نحو16460 مشاركاً من جميع الدول العربية خلال الفترة 2008–2018م، انتظموا في776 دورة تدريبية قومية وإقليمية وقطرية وتدريب على رأس العمل. وقد غطت تلك الدورات كافة الجوانب الزراعية والسمكية. كما قامت المنظمة أيضاً بتخريج نحو 200 كادر من حملة الدبلوم في مجالات المراعي والغابات والبيئة والتنوع الحيوي، وذلك من خلال المعهد العربي التقني للزراعة والثروة السمكية التابع للمنظمة.

1–5 في مجال المعلومات قامت المنظمة بإنشاء العديد من قواعد المعلومات، والشبكات المتخصصة في المجالات الزراعية والسمكية خلال الفترة المشار إليها أعلاه ومن أهمها:

- ❖ الشبكة العربية للموارد الوراثية لحيوانات الغذاء والزراعة .
- ❖ الشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية .
- ❖ الشبكة العربية للمعلومات التسويقية الزراعية.
- ❖ الشبكة العربية للمرأة الريفية والبدوية والساحلية .
- ❖ الشبكة العربية لتربية الأحياء المائية.
- ❖ الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد الرعوية المستدامة.
- ❖ الشبكة العربية لتربية نحل العسل.
- ❖ قاعدة البيانات الإحصائية الزراعية .
- ❖ النظام الخبير للأمراض الحيوانية العابرة للحدود.
- ❖ قاعدة بيانات الخبراء الزراعيين العرب.

2- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات (SWOT):

تم إجراء تحليل تفصيلي لــ (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) لتنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية (2008- 2018)، وتم تلخيصها في الملحق رقم (1) وفيما يلي بيان للملامح العامة:

نقاط القوة:

- وجود مؤسسات راسخة في العديد من المجالات في الدول العربية تشتمل على بنية تحتية جيدة وموظفين مدربين تدريباً جيداً وذوي خبرة، وتتلقى الدعم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية وعددٍ من المنظمات الأخرى الإقليمية والدولية.
- توفر تشريعات للتنمية الزراعية المستدامة لدى العديد من الدول العربية، بما في ذلك دعم توجيه السياسات.
- تتمتع المنطقة العربية بموقع جغرافي ملائم يتيح الوصول إلى الأسواق على نطاق واسع.
- وجود مؤسسات قطاع الخاص واعدة.
- تتمتع بعض البلدان بالموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي الغني.
- وجود مؤسسات لبناء القدرات مدعومة بطيف واسع من الخبرات الزراعية العربية التي تعزز أنشطة التدريب.
- زيادة الوعي بين الدول العربية للمشاركة في الأجندة التنموية العالمية، بما في ذلك صيانة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

نقاط الضعف:

- تعاني المنطقة من ظروف طبيعية هشة، وتحديداً ندرة المياه وتدهور الأراضي وتغير المناخ.
- النزاعات القطرية وعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي والاقتصادي.

- محدودية و/ أو عدم فاعلية البنى التحتية والخدمات الزراعية.
- ضعف روح المبادرة والمهارات المبتكرة.
- عدم اليقين المتعلق بنظم حيازة الأراضي في بعض الدول العربية.
- ضعف الأسواق الداخلية وغياب التعاون الاقتصادي الفعال بين الدول العربية.
- نقص الموارد البشرية، وعدم كفاية الروابط الخارجية مع المؤسسات المتخصصة ومشاركة محدودة من القطاع الخاص.
- ضعف معايير وتدابير سلامة الغذاء.
- محدودية أنشطة المعالجة الزراعية وغياب نهج سلاسل القيمة.
- عدم كفاية التشريعات والسياسات الزراعية العربية الداعمة.
- نقص و/ أو ضعف نظم المعلومات الزراعية.

الفرص:

- توفر إمكانات جيدة لمزيد من التعاون مع المجتمع الدولي في العديد من الاهتمامات التنموية.
- وجود مساحة واسعة لاعتماد وتبني التكنولوجيا العالية، والاستثمار والأسواق الزراعية العالمية المنضبطة بمعايير الجودة.
- سهولة الحصول على المعرفة والمبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية، وتعزيز الاستثمارات الزراعية الجديرة بالثقة.
- توفر إطار عمل داعم لسياسة أهداف التنمية المستدامة يشمل فرصاً قيمةً لتحقيق تنمية اقتصادية قوية، ويوفر حيزاً سياسياً لدعم الاستدامة على المدى الطويل، ويعزز القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- تتضمن أجندة التنمية المستدامة فرصاً غنية للتدريب وبناء القدرات، والمساعدة في الزراعة المستدامة.
- استعداد كثير من المنظمات للمساعدة في تنمية المناطق الريفية – في إطار منظمة التجارة العالمية وأهداف التنمية المستدامة والعهد الدولي للزراعة الاسرية – وتوفير أنواع مختلفة من الدعم للمناطق الريفية والمزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد.

المهددات:

- تغير المناخ والتصحر وتداخلهما مع مخاطر التلوث واستخدام الأراضي غير المناسب من قبل المستثمرين، وتدفقات اللاجئين التي تهدد الموارد الطبيعية.
- تعقيدات حقوق الملكية الفكرية التي تقيد الحصول على التقنيات القيمة.
- هروب رؤوس الأموال والحجر على الأراضي الزراعية في بعض البلدان، وعدم امتثال المستثمرين لمبادئ الاستثمار المسئول.
- صرامة متطلبات الجودة والسلامة في الدول المستوردة.
- تقييد التجارة العربية، وتقلب الأسعار الزراعية العالمية، والتغيرات في الطلب العالمي .
- تعارض بعض السياسات المحلية مع شروط المانحين ومقدمي المساعدات الخارجية مما يؤدي إلى تعطيلها.
- توفر فرص مجدية للعمل في الخارج تشجع على هجرة الخبرات العربية المؤهلة .



3 تحليل أوضاع الزراعة والموارد الطبيعية خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية (2008 – 2018م):

3 – تحليل أوضاع الزراعة والموارد الطبيعية خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية (2008–2018م):

3–1 الإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية:

فيما يلي عرض موجز لأوضاع الزراعة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية، إضافة إلى المعوقات والصعوبات التي تواجه التنمية الزراعية العربية في مجالات السياسات والتشريعات والإجراءات:

3–1–1 الإنتاج النباتي:

تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى زيادة إنتاج المنطقة العربية من كافة مجموعات السلع النباتية الرئيسية، حيث ازداد إنتاج مجموعة الحبوب من نحو 33.7 مليون طن كمعدل للفترة 2006–2008م إلى نحو 51.5 مليون طن، بنسبة زيادة بلغت نحو 52.6 ٪ خلال الفترة 2016–2018م، والدرنات من نحو 11.2 مليون طن إلى نحو 15مليون طن، والبقول من نحو 1.3 إلى 1.4 مليون طن، والبذور الزيتية من 6.6 إلى 11.6 مليون طن، والخضر من 51 إلى 53 مليون طن، والفاكهة من 30إلى 35 مليون طن كمتوسط لنفس الفترة أعلاه. وعلى الرغم من زيادة معدلات الإنتاج المتحققة خلال سنوات تنفيذ الإستراتيجية (2008–2018) فإن المشكلة الرئيسية تكمن في تذبذب الإنتاج وعدم استقراره من سنة لأخرى، نظراً لاعتماد قطاع كبير من الإنتاج الزراعي العربي على مياه الأمطار والممارسات التقليدية.

3–1–2 الثروة الحيوانية:

بلغ تعداد الثروة الحيوانية ما يقارب 350 مليون رأس، معظمها في جمهورية السودان بنسبة 31 ٪.
وتشير إحصاءات المنظمة بأن إنتاج جملة اللحوم (الحمراء والبيضاء) في الوطن العربي قد بلغ نحو 9.3 مليون طن كمتوسط سنوي خلال الفترة 2016م –2018م، بزيادة قدرها 27.8 ٪ عمّا كانت عليه خلال الفترة 2006–2008 . منها نحو 4.4 مليون طن لحوم حمراء و4.9 لحوم بيضاء.

وفي مجال الألبان فإن الإنتاج قد بلغ نحو 28 مليون طن كمعدل سنوي للفترة 2016م –2018م بزيادة قدرها 12 ٪ مقارنة بمتوسط الفترة 2016 – 2018م. أما إنتاج البيض فقد بلغ نحو 1.4مليون طن و1.5 مليون طن خلال الفترتين أعلاه بزيادة قدرها نحو 7 ٪ فقط.

وكما هو معلوم فإن تربية الماشية تتم في الغالب وفقاً لنظام إنتاج المراعي المفتوحة، وهو نظام يواجه العديد من الصعوبات التي تتصل بالضغط المتزايد على الأعلاف مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية. إضافة إلى ما سبق فإن العوائد الاقتصادية لتلك الثروة وعلى الرغم من محدوديتها فأنها تتأثر إلى حدٍ بعيدٍ بضعف البنيات التحتية وصعوبة الوصول إلى الأسواق.

3–1–3 الأسماك والأحياء المائية:

تعد الأسماك والأحياء المائية مورداً هاماً يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً لسد فجوة المنطقة العربية في مجال البروتين الحيواني. وتشير الإحصاءات إلى أن المنطقة العربية تنعم بحوالي 27.1 ألف كم من سواحل البحار والمحيطات، ونحو 550

كم2 من الشعاب القارية و3 ملايين هكتار من مساحات الأنهار والبحيرات السطحية الداخلية، إضافة إلى 2.4 مليون هكتار من أراضي مخزونات السدود ومناطق واسعة من المستنقعات.

وعلى الرغم من الإمكانات الموردية المقدرة فإن المنطقة العربية تنتج فقط نحو 3.5 مليون طن كمتوسط للفترة 2006–2016م، تضاعف إلى نحو 7.5 مليون طن كمتوسط للفترة 2016–2018م، وبما يعادل نحو 3 ٪ من الإنتاج العالمي للأسماك تفي بالاحتياجات السكانية، دون الاستفادة من مخزونات ضخمة غير مستغلة بسبب عدم كفاية الاستثمار وضعف ونقص التقانات المتاحة للتطوير، خاصة أن القطاع ما زال يعاني من هيمنة ممارسات الصيد التقليدية ذات الكفاءة المتدنية، والإفراط غير المرشد في استغلال الموارد السمكية البحرية من قبل جهات أجنبية دون وضع إطار للفائدة المزدوجة مع الدول المعنية، إضافة إلى ضعف التعليمات والتشريعات والقوانين اللازمة لإحداث التنسيق المنشود فيما بين الدول العربية في هذا الخصوص.

3–1–4 الغابات:

بصفة عامة فإن المنطقة العربية تعاني من نقص في مساحات الغابات، وهي تغطي 42 مليون هكتار تشكل 3 ٪ و1 ٪ من المساحة الجغرافية للوطن العربي والعالم على التوالي. وعلى الرغم من فوائدها البيئية والاقتصادية الهامة، إلا أن مساحة الغابات تشير إلى الانخفاض في المنطقة العربية، كما أن معظم الموارد الحرجية متوفرة في جمهورية السودان بنسبة 44 ٪، بينما يتم تقاسم 45 ٪ من تلك الموارد بين كل من الصومال والجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية. وكما هو معلوم فإن الغابات لها آثار اقتصادية هامة تتمثل في منتجاتها الخشبية وغير الخشبية مثل الصمغ العربي والثمار الغابوية الأخرى والأعلاف، إضافة إلى المحيط البيئي للغابات الداعم لتربية النحل، وإحداث فرص للعمل والسياحة البيئية.

وعلى الجانب الآخر فإن قطاع الغابات يتعرض إلى موجات جفاف وتصحر نتيجة الاستخدام غير المرشد للأراضي والقطع الجائر للغابات، مما يستلزم بذل الجهود من أجل تحقيق الإدارة المستدامة وإعادة التشجير، وتعميم تلك المفاهيم والممارسات في إطار التنمية الريفية وإستراتيجيات الحد من الفقر وازدهار الريف. ولابد من التأكيد على أهمية الحد من تدهور الموارد الغابية كإحدى الموارد الطبيعية الأساسية في ظل التغيرات المناخية والتحولات البيئية الأخرى، واضعين في الاعتبار القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الحفاظ المستدام لهذا المورد الهام.

3–1–5 الموارد الطبيعية (الأرض، المياه، المراعي):

قدرت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي في العام 2018م بنحو 217 مليون هكتار يستغل منها فقط نحو 72 مليون هكتار، وذلك لأسباب متعددة. وقد بلغت المساحة المزروعة منها بمجموعات المحاصيل الرئيسية نحو 54.1 مليون هكتار كمعدل للفترة 2016–2018م، بزيادة مقدارها 11.6 ٪ مقارنة بمتوسطها البالغ حوالي 48.5 مليون هكتار خلال الفترة 2006–2008م . وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب الجزء الأكبر من تلك المساحات، إذ بلغت نحو 54.5 ٪ من جملة المساحة المزروعة بالمحاصيل في عام 2018. وبصفة عامة فإن محصول القمح يحتل المرتبة الأولى في مجموعة المزروعات تليه محاصيل البذور الزيتية، والفواكه والخضروات والأعلاف الخضراء والبقول والدرنات والسكر والألياف على الترتيب.

تقع غالبية الدول العربية في منطقة قاحلة تتسم طبيعتها بالجفاف، وهي من أكثر المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي وتهيمن عليها الظروف المناخية الصحراوية أو شبه الصحراوية، إذ تشكل الصحاري والمناطق المهددة بالتصحر نحو 80 ٪ من مساحة المنطقة. وتعتبر ندرة المياه من العوامل الرئيسية التي تحد من مسارات التنمية الزراعة العربية.

وتشير الإحصاءات إلى أن المنطقة العربية تتمتع بنحو 06 ٪ من مجموع الموارد المائية السطحية على المستوى العالمي، وتتلقى نحو 2.1 ٪ من مجموع تساقط الأمطار. كما تقدر إجمالي الموارد المائية بنحو 257.5 مليار متر مكعب معظمها من مصادر تقليدية كالأمطار والتدفقات السطحية والمياه الجوفية. ووفقاً للتقديرات الإحصائية فإن المستغل من تلك المياه يصل إلى 62 ٪، معظمها يستغل في قطاع الزراعة بنسبة 95 ٪، ويصل نصيب الفرد من الموارد المائية إلى نحو 800م3 مقارنة بنحو 7000م3 على المستوى العالمي، وهنالك مصادر غير تقليدية لا يتجاوز حجمها 1.3 ٪ من مجموع الموارد المتاحة - وتشمل المياه المحلاة ومياه الصرف المعالجة - ظل استخدامها يتسم بالازدياد. ويتوفر ما يقارب 50 ٪ من الموارد المائية في المنطقة الوسطى للدول العربية، ونحو 25 ٪ في دول المشرق العربي، ونحو 18.2 ٪ و6.1 ٪ في كلٍ من المغرب العربي والجزيرة العربية على التوالي.

ووفقاً للإحصائيات فإن معظم الزراعة العربية هي بعلية تعتمد على الأمطار في مساحة تقدر بنحو 50.3 مليون هكتار في عام 2018م، مما يعرض تلك المساحات إلى التقلبات في هطول الأمطار ومخاطر الجفاف.

وتغطي موارد المراعي نحو 371 مليون هكتار تمثل حوالي 28 ٪ من مساحات أراضي الوطن العربي، وتوفر ما يقارب 25 ٪ من أعلاف الماشية، وتعتبر الجزيرة العربية هي المنطقة الرئيسية لتلك الموارد في مساحة قدرها 179 مليون هكتار أي ما يقارب 48 ٪ من المساحات المتاحة على مستوى الوطن العربي، وما تبقى من مساحات تتقاسمه بصفة أساسية دول المغرب العربي والإقليم الأوسط.

وتواجه الموارد الرعوية في المنطقة العربية تحديات هائلة تشمل ضغوط الرعي الجائر، والنزاعات الناجمة عن عدم الاستقرار في المجموعات الرعوية التقليدية، إضافة إلى التغيرات المناخية وعدم انتظام تساقط الأمطار، مما يؤدي في النهاية إلى إزالة الغطاء النباتي وانخفاض إنتاجية المراعي.

3-1-6 المتاح للاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي:

خلال العشرين سنة الماضية تزايد عدد السكان في الوطن العربي بنسبة بلغت نحو 61 ٪، فإذا ما جرى مقارنة الزيادة في إنتاج الغذاء مع نسبة زيادة السكان خلال الفترة ذاتها، يلاحظ أن هناك مجموعات غذائية حقق إنتاجها معدلات زيادة أعلى من نسبة الزيادة السكانية ومنها: مجموعة الدرنات، اللحوم البيضاء، الأسماك، والبيض والسكر . بينما كانت نسبة زيادة الإنتاج من مجموعة الخضر متقاربة مع نسبة زيادة السكان. وإذا كان هذا هو الوجه الإيجابي لأداء قطاع الإنتاج الغذائي، فإن الجانب السلبي ينطوي على إشارات تدعو للكثير من القلق، لاسيما فيما يتعلق بالمجموعات الغذائية من السلع الأساسية.

فالإنتاج من مجموعة الحبوب زاد بنسبة متدنية بلغت 10.5 ٪ فقط. والإنتاج من البقوليات زاد بنسبة 5 ٪. ومن اللحوم

الحمراء بنسبة 46.1 ٪. ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة لمجموعة الحبوب ولاسيما القمح والذرة الشامية، حيث يتجه الاستهلاك من كل منهما إلى الزيادة بنسبة تفوق نسبة الزيادة السكانية، بلغت هذه النسبة حوالي 73.9 ٪ للقمح، وحوالي 108.7 ٪ للذرة الشامية.

و تشير إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيما يتعلق بنسب الاكتفاء الذاتي إلى أن الوطن العربي قد حقق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة لمحاصيل الدرنات والخضر والفاكهة والأسماك، تتراوح ما بين (95 ٪ إلى 108 ٪) كمعدل للفترة 2016م – 2018م، حيث بلغت نسب الاكتفاء الذاتي لكل منها نحو 95 ٪ و99.8 ٪ و101 ٪و 108 ٪ على التوالي. في حين حققت مجموعات الألبان ومنتجاتها والبيض واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء نسب اكتفاء ذاتي متوسطة خلال ذات الفترة تراوحت ما بين (67.5 ٪ إلى 89.6 ٪) ؛ إذ بلغت نسب الاكتفاء الذاتي لكل منها نحو 89.6 ٪ و84 ٪ و 76 ٪ و67.5 ٪ على التوالي. إما مجموعات الحبوب والسكر المكرر والزيوت والشحوم والبقوليات فقد حققت نسب اكتفاء ذاتي منخفضة تراوحت ما بين (39.6 ٪ إلى 54.5)، حيث بلغت نسب الاكتفاء الذاتي نحو 39.6 ٪ 40.7 ٪ و34.4 ٪ و54.5 ٪ لكلٍ منها على التوالي.

وبتحليل الأوضاع من منظور تطور نسب الاكتفاء الذاتي خلال نفس الفترة يتضح أن هذه النسب تتجه نحو التحسن في بعض المجموعات الغذائية والتي تشمل الخضر، الفاكهة، الأسماك، الألبان ومنتجاتها. إلا أنها تتجه نحو التراجع بالنسبة لمجموعات أخرى كالحبوب، الدرنات، البقوليات، الزيوت والشحوم، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء والبيض. بينما تبدو مستقرة نسبياً أو تحسنت بنسبة قليلة وذلك في حالة السكر.

3–2 التحديات الإجرائية الفنية والاقتصادية والمؤسسية التي واجهت تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005–2025):

من خلال تنفيذ الإستراتيجية برزت العديد من التحديات الإجرائية الفنية والاقتصادية والمؤسسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

3–2–1 عدم فعالية أو عدم الامتثال لمبادئ الاستثمار الزراعي (PRAI)، إذ أنه من المفترض أن تلتزم الدول العربية من خلال لوائحها ونظمها بمبادئ الاستثمار الزراعي، وبما يحيط بها من ضوابط متصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG)، والتي تتضمن الاستخدام الملائم للموارد الطبيعية خاصة الأراضي والمياه لضمان حماية وحفاظ البيئة، إضافةً إلى تقليل آثار التغيرات المناخية، واحترام موروثات المجتمعات المحلية، بما يساهم في الارتقاء بها. كما تشمل تلك المكونات تطبيق ونشر التقانات التي تراعى فيها الملاءمة البيئية والاجتماعية، مع مراعاة التكاليف المالية والاقتصادية. ولابد من التأكيد على أن الاستثمار الزراعي في الدول العربية ما زال يعاني من ضعف القدرات الإبداعية في ريادة الأعمال، إضافةً إلى محدودية تدفقات الاستثمارات المالية المتاحة، وعدم ملاءمة القوانين والتشريعات المرتبطة باستخدام الأراضي في كثيرٍ من الأحيان خاصة في البلاد العربية ذات الموارد الطبيعية التي تتسم بقصور إمكانياتها التمويلية.

3–2–2 قلة الالتزام بالمبادئ التوجيهية بشأن الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق تحقيق الأمن الغذائي:

3-2-3 تهدف المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة الرشيدة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر، وكذلك المساهمة في تحقيق سبل العيش المستدامة، والاستقرار الاجتماعي، وغيرها من الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية. وكما هو معلوم فإن تحقيق تلك الأهداف يعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على تفاعل الأفراد وتعاملها مع الموارد الطبيعية في إطار أنظمة إدارة حيازة الأراضي مما يساعد على تقليل النزاعات وإتاحة فرص الاستثمار.

3-2-4 ضعف الشراكة مع القطاع الخاص:

أوضحت التجارب العملية أن الاستثمار من قبل المؤسسات الحكومية يتسم في الغالب بعدم الكفاءة، في حين أن استثمار القطاع الخاص والذي يمكن له أن يعمل بكفاءة يواجه العديد من الصعوبات التي تتصل بتعقيدات إجراءات التصديق لطلبات الاستثمار، وضعف البنيات الأساسية، إضافة إلى الإفراط في الضرائب وإشكاليات التحويلات المصرفية.

ووفقاً للرؤى المستقبلية فإن طرح نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن له تحقيق الأثر الايجابي في استحداث متطلبات سلاسل القيمة بأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يحقق التنمية الزراعية العربية المستدامة.

اعترافاً بتلك الشراكة فإن الأمر يستدعي تخطي كافة العقبات البنيوية والمؤسسية والتشريعية، تحفيزاً للمشاركة وتطويراً للقدرات الإبداعية لريادة الأعمال في القطاع الخاص.

3-2-5 قلة فعالية التنظيمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني:

في سياق العمل التنموي فإن فعاليات المجتمع المدني على مستوى الدول العربية أظهرت ضعفاً واضحاً حتى الوقت الحاضر؛ إذ لم تحظ بموقعها الريادي في إطار الشراكات مع القطاعين العام والخاص. وبلا شك فإن تلك التجمعات تعاني من ضعف هياكلها التنظيمية والمؤسسية، إضافة إلى افتقارها إلى الموارد المالية وعجزها في استحداث الوسائل لاستقطاب تلك الموارد.

وعلى الرغم مما سبق فإن هناك تجارب ناجحة لتلك التنظيمات في دول المغرب العربي والأردن ولبنان. كما تم إنشاء شبكة على مستوى الوطن العربي تضم المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، وهي شبكة إقليمية تقوم بنشاطاتها في 12 دولةً عربيةً، ولها تواصل عضوي مع شبكات على المستويات القطرية. وتحتضن بيروت بالجمهورية اللبنانية رئاسة هذه الشبكة (ANND) منذ عام 2000 تحقيقاً لأهدافها التي تشمل تعزيز دور المجتمع المدني في منظومة التنمية المستدامة، والدعوة إلى إحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية على مستوى المنطقة تراعي فيها قيم العدل والمحافظة على الحقوق لكل شرائح المجتمع.

3-2-6 افتقار سلاسل القيمة إلى التطوير (سلاسل الإنتاج والإمدادات الغذائية):

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية - ضمن نشاطاتها التنموية- بالاهتمام بدراسات سلسلة القيمة وكانت بداية ذلك النشاط دراسة قطاع التمور في الوطن العربي، وهو منحى تحليلي هام لإبراز كافة النشاطات الخاصة

بالسلعة المعنية والفوائد المالية الاقتصادية المرتبطة بكافة مراحل سلسلة القيمة. ومما لا شك فيه فإن استحداث خريطة سلسلة القيمة لسلعة معينة يستلزم إحصائيات دقيقة ومعتمدة، بغية التوصل إلى تحليل متكامل يعكس الارتباطات الخلفية والأمامية في إنتاج وتسويق تلك السلعة.

3–2–7 الهدر والفاقد من الغذاء:

هناك كميات هائلة من المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية تتعرض للهدر والفقد على امتداد سلسلة الإمدادات الغذائية، وتشير الإحصاءات إلى أن كمية الهدر والفاقد بلغت 84 مليون طن وهي تمثل 29 ٪ من جميع أنواع الأغذية المتاحة للاستهلاك، وبلغت قيمتها 50.6 مليون دولار عام 2015.

وعند احتساب الفقد في مرحلتي ما قبل وبعد الحصاد للسلع الغذائية المختلفة فإن الخضروات تحتل أعلى نسبة قدرها 36 ٪، تليها الفاكهة والحبوب بنسبة 24 ٪ و21 ٪ على التوالي. ولابد من الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الأسباب التي تتصل بتلك النسب العالية من الهدر والفقد منها: أسباب طبيعية تتعلق بتقلبات المناخ من رياح وأمطار ومستويات درجة الحرارة، وأخرى أسباب تكنولوجية تتصل بمدى انتشار الحشرات والأمراض النباتية والحيوانية والسمكية وملاءمة الممارسات الزراعية في استخدام التقانات. كما أن هنالك أسباباً اقتصادية تتصل بالنقص في البنيات الأساسية، وضعف الوسائل والممارسات خلال القنوات التسويقية، وتكاليف الإنتاج العالية، وعدم توفر العمالة الزراعية في التوقيت المناسب. ومع الأخذ في الاعتبار تزايد الطلبٍ على الغذاء بسبب معدلات النمو السكاني والتوسع الحضري وارتفاع الدخول، فإن هدر الغذاء يعتبر مهدداً رئيسياً لتحقيق غايات الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء، وبالتالي الضغط على موازين المدفوعات (العملة الأجنبية)، كما تشمل أوجه القصور إهدار موارد الإنتاج بما في ذلك المياه والمدخلات الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى.

3–2–8 نقص الأعلاف:

بصفة عامة يوجد نقص في الأعلاف في المنطقة العربية بسبب الظروف الجافة، وتقلبات هطول الأمطار، والاعتماد الكبير في تربية الماشية على المراعي الطبيعية، والتي غالباً ما توفر أعلافاً منخفضة الجودة. وتعتبر بنوك الأعلاف التي تفتقر إليها المنطقة وسائل مفيدة، يتم من خلالها سد الفجوات في الأعلاف وتوفير تغذية عالية الجودة. وهناك تجارب ناجحة لتلك البنوك في إفريقيا خاصة في أثيوبيا التي تعرضت في الفترة السابقة لدورات جفاف مستمرة.

3–2–9 عدم استقرار السياسات السعرية:

في إطار منظومة الإصلاح الاقتصادية على المستوى العالمي، فإن معظم الدول العربية تبنت سياسات تعتمد على تنافسية أسعار المنتجين وفقاً لشروط العرض والطلب، إلا أن الممارسة التطبيقية لتلك السياسات تتعرض إلى العديد من التقلبات خاصة في مرحلة تدخل الحكومات لتحفيز المنتجين، من خلال دعم مدخلات الإنتاج وتحديد أسعار تشجيعية تتناسب مع تكلفة الإنتاج ومضاهاة للأسعار العالمية، مع أهمية الإعلان عن تلك الأسعار التحفيزية في توقيت ملائم يتوافق مع مواسم الإنتاج.

وبصفة عامة فإن تلك السياسات السعرية يتم تطبيقها في الدول العربية بالنسبة لسلع الحبوب الرئيسية، أما فيما يتعلق بأسعار المحاصيل البستانية والمنتجات الحيوانية والسمكية فهي متروكة لقوى العرض والطلب في الأسواق المحلية، وهي في كثيرٍ من الأحيان لا تتلاءم مع تنافسية الأسعار العالمية.

3–2–10 التجارة والتسويق بين الدول الأعضاء:

معظم التجارة الزراعية العربية تحدث خارج المنطقة العربية، وتشكل التجارة الزراعية البينية جزءاً يسيراً من مجموعة التجارة الكلية (صادرات وواردات)؛ إذ بلغت نحو 24 ٪ في عام 2017، ووصلت ذات النسبة فيما يتصل بالتجارة البينية للسلع الغذائية (25 ٪)، ووفقاً لتلك الإحصاءات فإن الصادرات والواردات الزراعية تشكـــــلان 46 ٪ و19 ٪ على التوالي، مما يعكس أن السوق العربي يحظى بما يقارب نصف الصادرات، في حين أن ذات السوق تفيض عليه الواردات الزراعية من خارج المنطقة العربية بنسبة عالية تفوق 80 ٪.

وبلا شك أن تلك الإحصائيات تعكس أهمية بذل الجهود لزيادة معدلات التجارة الزراعية البينية، بما يتماشى مع التطلعات الخاصة بالتكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

3–2–11 قلة إتاحة فرص التشغيل والعمل في المناطق الريفية خاصة فيما يتصل بالنساء والشباب:

يشكل الفقر في المناطق الريفية واقعاً ملموساً حيث أن نصيب الفرد من الدخل الزراعي يمثل ¼ متوسط الدخول في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى. وتشير الإحصاءات المتاحة أن نحو 50 ٪ من سكان الريف يحصلون على مياه صحية نظيفة، و30 ٪ منهم يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، و60 ٪ يتمتعون بالخدمات الصحية. وقد أدى هذا الوضع إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر، مما ساهم في ارتفاع أجور العمالة الزراعية، وزيادة تكاليف الإنتاج، والتراجع في معدلات الاستثمار.

وعند احتساب خط الفقر المدقع البالغ 1.9 ٪ دولار أمريكي للفرد الواحد في اليوم، فإن نسبة الفقر في المنطقة وصلت إلى 6.7 ٪ من مجموع السكان في عام 2015، وهو رقم آخذ في الازدياد ويمثل المرتبة الثالثة ضمن منظومة الدول النامية.

وبالمقارنة فإن مستويات الفقر الريفي تتجاوز تلك الأرقام في عددٍ من الدول العربية. ولإحداث التحول المطلوب في القطاعات الريفية ولمحاربة الفقر فإن من الأهمية التركيز على السياسات الاقتصادية والزراعية للنهوض بالقطاعات الزراعية، والتي بالتالي ستساهم في الارتقاء بالدخول وفتح فرص التشغيل خاصة للمرأة الريفية وإمكانية حصولها على حيازة الأرض، وإتاحة التقانات الملائمة، وخدمات التمويل، والإرشاد وفرص التعليم. وذات السياسات يمكن توجيهها لقطاع الشباب مما يعزز معدلات التشغيل بحسبانها المفتاح الرئيسي لازدهار الريف وإزالة الفقر الريفي.



4 تحديات التنمية الزراعية العربية المستدامة:

4– تحديات التنمية الزراعية العربية المستدامة:

4 – 1 تحديات التنمية الزراعية المستدامة:

عند القيام بمراجعة الإستراتيجية تم مراعاة تحقيق أفضل أداء، والتنبؤ بتحديات التنمية الزراعية المستقبلية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال إجراء مناقشة موضوعية للتحديات التالية:

4–1–1 الأمن الغذائي والتغذوي:

بلغت الأغذية المتاحة للاستهلاك في الدول العربية حوالي 322 مليون طن كمعدل للفترة 2016–2018م بزيادة طفيفة تقدر بنحو 5٪ عن متوسط مستواها البالغ 309 مليون طن خلال الفترة 2006–2008م، استحوذت الحبوب على حصة الأسد منها بحوالي 40 ٪، والخضروات 17،5 ٪ والفواكه 10،5 ٪ ومنتجات الألبان 9،5 ٪. وعلى الرغم من الزيادة المتحققة في الإنتاج والمتاح للاستهلاك من الغذاء في الوطن العربي إلا أن نقص التغذية ما زال موجوداً بشكل مرتفع يتراوح ما بين 26 ٪– 28 ٪ في بعض الدول التي تعرضت لازمات سياسية واقتصادية، وبشكل منخفض يتراوح بين 3،5 ٪ و6،2 ٪ في دول أخرى، مما يشير إلى انخفاض معدلِ الجوع بشكل عام في المنطقة العربية، خاصة إذا تمت المقارنة مع متوسط الحصص الدولية التي تبلغ 11٪ تقريباً. ومع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض النسب في معظم البلدان العربية، فإن أكثر من 50 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، و21 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في فلسطين والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن. على الرغم من ظروف الأمن الغذائي المقبولة، فإن أعلى ضغوط أمنية على السكان العرب، هو نقص المغذيات الدقيقة، الذي يشكل تحدياً أكبر من عدم كفاية الغذاء أو نقص السعرات الحرارية. يبدو أن الدول العربية تواصل اعتمادها على الواردات الغذائية، ولكن من الواضح أن الدول تختلف في قدرتها على توفير وصول الغذاء إلى سكانها من الواردات أو الإنتاج المحلي. يمكن أن تتحقق هذه الحالة من قبل الدول الغنية، في حين أن الناس في العديد من البلدان الأخرى سيكونون عرضة لسوء التغذية ما لم تتخذ هذه البلدان التدابير اللازمة لمعالجة الوضع على محمل الجد، مما يعني الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود، بما في ذلك تنفيذ ممارسات زراعية مستدامة وفعالة.

4–1–2 تغير المناخ:

في ظل الظروف الجافة السائدة، والنقص الحاد في المياه، والاعتماد الكبير على زراعة الأراضي الجافة واستخدام النظم التقليدية في الإنتاج الزراعي والغذائي في المنطقة العربية، فإنه من المتوقع أن يكون لتغير المناخ آثار سلبية – بعيدة المدى– على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلى الأمن الغذائي في المنطقة العربية. إن الجفاف الشديد والمتكرر قد زاد بالفعل من حدوث المجاعات وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان سبل العيش والحياة الكريمة. وفي غياب مقاييس التكيف فإنه من المتوقع حدوث انخفاض بنسبة 30 ٪ في غلة المحاصيل في حال حصول زيادة في درجات الحرارة تتراوح بين 1،5 إلى 2،5 درجة مئوية، وقد يصل الانخفاض إلى 60 ٪ في حال زيادة درجات الحرارة من 3 إلى 4 درجاتٍ مئويةٍ.

ستنخفض محاصيل الذرة المطرية بنسبة 15٪ إلى 25 ٪ بحلول عام 2080 في شمال إفريقيا في ظل زيادة درجة الحرارة 3 درجاتٍ مئويةٍ. والجدير بالذكر أن التأثير المشترك للتحول في النطاقات المناخية الزراعية وارتفاع درجات الحرارة أدى إلى قصر مواسم النمو، بحيث أصبح موسم النمو في الجزء الشرقي من منطقة البحر الأبيض المتوسط أقصر بأسبوعين، مما قلل القدرة على التنبؤ وخاصة في ظل الممارسات الزراعية غير المناسبة والضعيفة التي قد تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة .

4-1-3 تنمية القدرات البشرية والمؤسسية:

يواجه الإقليم نقصاً كبيراً في القدرات في العديد من المجالات، لا سيما في الموضوعات التقنية، والمعلومات الجغرافية، والاستشعار عن بعد، ونظم الإنذار المبكر، والسياسات المشجعة للإنتاج، وسياسات التجارة الزراعية الدولية. هناك -أيضاً - عدم تطابق بين التعليم الجامعي والاحتياجات الحالية والمستقبلية للخريجين. كما أن مناهج الجامعة تقليدية ولا تتناول الابتكار والإبداع وقضايا ريادة الأعمال اللازمة لتحفيز الخريجين على التفكير في بدء أعمالهم التجارية الخاصة. وبالإضافة إلى ضعف التنسيق يوجد تقصير في حجم وإجراءات برامج تبادل الخبرات بين الدول العربية ومع المؤسسات الأجنبية المؤهلة في المجالات ذات الصلة، وندرة حادة في مرافق وبرامج تدريب المنتجين وخاصة التدريب الميداني والتدريب الخاص ببناء التوجه التجاري. علاوة على ذلك، فإن الموارد المالية المخصصة للتدريب وبناء القدرات غير كافية لمواجهة تحديات النقص في الأكاديميين والإداريين والمديرين المؤهلين، بسبب هجرة العقول التي تجذبها فرص العمل الأفضل خارج المنطقة العربية.

4-1-4 ضعف الاعتماد على التقنيات:

تعد مؤسسات البحوث و الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا حجر الزاوية في الكشف عن الإمكانات التي تمتلكها الزراعة في المنطقة العربية إذا ما تم دعمها وتوفير المخصصات المالية الكافية لعملها، للتغلب على أوجه القصور القائمة حالياً في هذا المجال، حيث تشير الإحصاءات المتاحة إلى أن مساهمة الباحثين العرب في الجهود المبذولة لتطوير التقنيات الزراعية المطبقة في نهاية برامج الألفية كانت نحو 0.3٪ فقط مقابل 10٪ في الدول النامية و30٪ في الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا الخصوص تواجه المنطقة العربية عدداً من التحديات لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لتطوير البحوث منها على سبيل المثال، ضعف الاستفادة بشكل كافٍ من الكادر البحثي والتقني المتاح في معظم مؤسسات البحوث الزراعية، ضعف المخصصات المالية، محدودية مشاركة القطاع الخاص في البحوث الزراعية، عدم كفاية التدريب وضعف التنسيق بين المؤسسات البحثية والأكاديمية، وضعف الحوافز المتاحة للباحثين. بالإضافة إلى وجود فجوات كبيرة بين تعميم الابتكارات وتطوير سلسلة القيمة، وتعذر الوصول إلى المعرفة العلمية لدى الدول المتقدمة أو استخدام التكنولوجيا المتطورة في كثير من الأحيان، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تدفق التكنولوجيا نتيجة غياب أو ضعف التنسيق بين مؤسسات البحوث والإرشاد والخدمات الزراعية، وكذلك ضعف مشاركة المنتجين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير التكنولوجيا.

4–1–5 عدم وجود سياسات وإستراتيجيات مواتية:

تعاني الزراعة العربية من غياب وقلة التشريعات والسياسات العربية المشتركة اللازمة والكافية لإحداث التنمية الزراعية المستدامة، والتي تفاقمت بسبب الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية، وعلى المستوى القطري، فإن بناء السياسات مجزأ على مختلف المؤسسات. في غضون ذلك، فإن المعرفة والمهارات اللازمة لصياغة السياسات وتحليل السياسات متواضعة. على سبيل المثال، يهمل بناء السياسات الزراعية استخدام النهج الشامل المتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى عدم الأخذ بسلسلة القيمة، وبالتالي فإن ذلك النهج ينقصه التكامل التام للإنتاج والتسويق والخدمات الفرعية. من ناحية أخرى، قد يؤدي تدخل الهيئات الخارجية أو البلدان التي تقدم المساعدة الفنية و/ أو المالية إلى عرقلة عملية وضع السياسات المحلية. كما أن أداء مؤسسات وضع السياسات غالباً ما تتعطل بسبب التغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية، وذلك لعدم اتسامها بالمرونة الكافية لمجابهة تلك المتغيرات.

4–2 القضايا الملحة ذات العلاقة:

4–2–1 الفقد و الهدر في الغذاء:

إن تحديات الفقد والهدر في الغذاء تنعكس آثارها – بعيدة المدى – على الأمن الغذائي والبيئة والاقتصاد. وتعاني المنطقة العربية من ارتفاع كميات فقد وهدر الغذاء، حيث يصلان في بعض الأحيان إلى أكثر من 210 كيلوجرام للفرد في السنة. وعلى الرغم من أهمية الموضوع بالنسبة للمنطقة العربية والتي يزيد عدد سكانها عن 400 مليون نًسمةٍ، تشير عمليات البحث إلى وجود ندرة في الدراسات التطبيقية التي تبحث في الدوافع والمصادر والإدارة والقياس الكمي والسياسات والتدخلات والمبادرات الرامية إلى الحد من فقد وهدر الغذاء في العالم العربي، مما يوفر بيانات محدودة عن الفقد والهدر في الأغذية في المنطقة العربية. وناهيك عن ذلك فإن الدراسات المتوفرة وعلى قلتها تعتمد على أسلوب أخذ العينات التي لا تسمح بتعميم النتائج على المنطقة العربية أو حتى لإجراء مقارنات بين الدراسات، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من البحوث حول فقد الأغذية ونفايات الطعام على امتداد سلسلة الإمداد الغذائي في العالم العربي، مع التركيز على الاتجاهات والأسباب والدوافع الاجتماعية والتكنولوجية والسلوكية والثقافية و الآثار البيئية والاقتصادية .

وكذلك فإن مواقف المستهلكين تجاه النفايات بشكل عام ونفايات الطعام بشكل خاص، يعتبر أيضاً من الموضوعات المهمة التي يتعين البحث فيها، خاصة في ظل الاختلاف في الممارسات الثقافية والعادات والتقاليد في جميع أنحاء العالم العربي.

4–2–2 التكامل التجاري (العوائق الفنية للتجارة (TBT)، إجراءات الصحة والصحة النباتية (SPS):

يتعين على الدول العربية أن تتقارب في اعتماد تدابير تيسير التجارة على النحو الذي دعا إليه نظام منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز التسويق والتجارة. وبهذا الخصوص لا ينبغي التعسف في استخدام العوائق الفنية للتجارة

(TBT) وإجراءات الصحة والصحية النباتية في التجارة البينية العربية– مثل وضع عقبات فنية وصحية أمام تدفق السلع ومقدمي الخدمات داخل الإقليم – ولكن يجب أن تكون الإجراءات الفنية والصحية كافية لضمان سلامة الأغذية.

يشجع اتفاق منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء على اعتماد معايير دولية لتسهيل التجارة. وكذلك فإن اتفاقية التجارة في الخدمات تتيح حرية التنقل للأشخاص عبر الحدود لتقديم خدماتهم. ومما لا شك فيه أن التزام الدول العربية بهذه الاتفاقيات وغيرها من الإجراءات المتعلقة بتسهيل التجارة – مثل تسهيل إجراءات تنظيم الحدود على السلع– سيؤدي إلى تعزيز التكامل التجاري الزراعي العربي مع الاستفادة الإضافية المتمثلة في توفير بيئة تجارية يمكن التنبؤ بها.

4–2–3 العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب في المجتمعات الريفية المهمشة:

تشكل قضية المساواة بين الجنسين – لا سيما إشراك المرأة والشباب في عملية التنمية الزراعية المستدامة بأكملها وفي جميع القطاعات – مصدر اهتمام كبير في دول الإقليم. وتشمل المتطلبات الرئيسية ضمان المساواة للمرأة في توزيع الموارد والتعليم والتمويل والتكنولوجيا وتمكينها من الحصول على فرص عمل على امتداد سلاسل القيمة. وبالمثل، فإن إمكانات الشباب، الذين يمثلون 60٪ من السكان العرب، بحاجة إلى تعزيز الاستفادة منها من خلال منحهم فرصاً استثمارية على امتداد سلاسل القيمة وتزويدهم بالتدريب الكافي، والمؤسسات التي تعمل بشكل جيد والسياسات المناسبة لتنمية قدراتهم الإبداعية (مع مراعاة المساواة والتنوع).

4–2–4 القدرة على التأقلم والصمود:

يشكل بناء مقدرات التأقلم مع التغيرات المناخية مشكلة حرجة في الدول العربية، وخاصة في البلدان الأقل نمواً مثل جيبوتي والصومال والسودان واليمن، حيث تتعرض حياة أعداد كبيرة من السكان للخطر بسبب الجفاف المتكرر، وتحول أنماط هطول الأمطار، والنزاعات والصراعات . ولتعزيز القدرة على مواجهة الجوع وسوء التغذية لسكان تلك الدول، يتعين اتخاذ تدابير مناسبة وسريعة لمساعدتهم وتعزيز قدرتهم على التأقلم بشكل أفضل مع تغير المناخ، وكذلك يتعين وضع سياسات مواتية لتمكين الشباب وبناء قدراتهم، وبما يساعدهم على أخذ زمام المبادرة في إحداث تنمية قادرة على التكيف مع المناخ في مناطقهم، مما سيوفر للشباب فرصاً واسعة في مجال التطوير بأكمله. إضافة إلى توسيع التعاون الدولي والعمل جنباً إلى جنبٍ مع اتفاق باريس لبناء مجتمعات قادرة على التكيف مع المناخ.

4–2–5 القضايا البيئية (التنوع البيولوجي، وتغير المناخ):

تحفز البيئة القاسية التي تؤثر على القطاعات الزراعية العربية العديد من الآثار السلبية مثل انخفاض الإنتاجية، وندرة فرص العمل، وندرة الغذاء والجوع ونقص التغذية. وتتفاقم هذه الظروف بسبب تغير المناخ الذي يمارس ضغطاً كبيراً على التنوع البيولوجي، مما يؤدي إلى فقدان العديد من الأنواع النباتية والحيوانية والمائية، مما يتطلب اتخاذ

تدابير مناسبة وفاعلة للحد من آثار تغير المناخ للحفاظ على النبات والحيوان. ومن هذه التدابير التعاون مع السلطات والمجتمعات الريفية لإنشاء مشاتل قروية ومدرسية لاستعادة الغطاء النباتي الأصلي عن طريق إعادة التحريج، والتجديد الطبيعي، وتثبيت الكثبان الرملية. وينبغي دعم هذه الأنشطة عن طريق التدريب وبناء القدرات والدعم المؤسسي وتعزيز إطار السياسات والتشريعات. من ناحية أخرى، يلعب حفظ الأنواع في بنوك الجينات دوراً مهماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

4–2–6 ترابط المياه والطاقة والغذاء (Nexus):

على الرغم من وجود ترابط عالٍ ومتنام بين الماء والغذاء والطاقة في المنطقة العربية، فإن الإدارة غير الفاعلة لهذه القطاعات أدت إلى إحداث خلل في التوازن ما بين الاستخدامات المختلفة لها، والذي سيزداد بسبب النمو السكاني العالي، ومخاطر التغير المناخي، واختيارات الاستهلاك. وعليه فإنه من الضروري اتباع نُهج سياسة منسقة لتحقيق التوازن بين القطاعات الثلاثة للمياه والطاقة والغذاء لضمان استدامتها واستقرارها. عند القيام بذلك، ستكون الفرص مفتوحة للابتكار والتعلم، للحد من المخاطر الأمنية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وإدارة الطلب وأنماط الاستهلاك المتوازنة والمستدامة.

وستساعد هذه النُهج المنطقة العربية على الامتثال لأهداف التنمية المستدامة، والالتزامات العربية الخاصة بخفض استخدامات الكربون في إطار قمة باريس للمناخ 2015. على الرغم من أن الإقليم يفتقر إلى الموارد المائية ويتفاوت فيما بين أقطاره في توفير الغذاء، إلا أنه ينعم بموارد طاقة وتمويل ضخمة يمكن تعبئتها لمساعدة البلدان ذات الموارد المحدودة في إيجاد الترابط المنشود بين الماء والغذاء والطاقة (Nexus).



5 الإطار العام لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (المعدلة) 2020 – 2030:

5– الإطار العام لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (المعدلة) 2020 – 2030:

لقد تم إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020–2030 كإستراتيجية معدلة وبديلة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين (2005–2025) آخذين بعين الاعتبار ما يلي:

- تقييم التقدم المحرز في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005–2025) على مدار فترة السنوات العشر من دخول الاستراتيجية حيز التنفيذ في العام 2008، ومعالجة القيود التي واجهتها وتقييم الإنجازات وقصص النجاح.
- التغيرات ذات الصلة بالقطاع الزراعي التي حدثت على المستوى العالمي ومنها إعادة التوجيه الاقتصادي، التغييرات في أفكار التنمية، التغيرات الاقتصادية العالمية، التقدم التكنولوجي والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة 2030.
- موافقة الإطار الزمني للإستراتيجية مع الإطار الزمني المتبقي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2030.
- تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة في ظل قراءة فاحصة ومتأنية لواقع المنطقة العربية الحالي.
- الاستفادة من نتائج التحليل الرباعي (SWOT)، بحيث تم التركيز على تعظيم نقاط القوة والفرص المتاحة وتقليل الآثار السلبية للمهددات ونقاط الضعف.

5–1 دوافع إعداد الإستراتيجية المعدلة (2020–2030):

عدلت الإستراتيجية باستخدام نهج نظرية التغيير أو التحول التي تعكس الطموح والالتزام المخطط لهما من قبل المنظمة وكافة شركائها المعنيين بالتنمية الزراعية بالوطن العربي – الدول الأعضاء والمنظمات القطرية والإقليمية والدولية ذات العلاقة– وذلك لتحقيق ما يلي:

- إحداث نقلة نوعية للقطاعات الزراعية العربية تسهم في تحقيق تنمية زراعية عربية مستدامة وعالية الإنتاجية تحقق مستوى معقول من الرفاه والرخاء لسكان الدول العربية، وبخاصة المجتمعات الريفية.
- تمكين المنظمة من تحقيق التزاماتها نحو ازدهار دولها الأعضاء، وذلك من خلال التطوير المستمر للقطاع الزراعي العربي وخاصة في مجال تعزيز التكامل الزراعي العربي.
- المساهمة الفاعلة في تلبية احتياجات الدول العربية من السلع الزراعية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية والوصول إلى الأسواق العالمية.
- تساعد المنظمة في إعداد الإصدارات والتقارير الدورية وغير الدورية التي تقوم المنظمة بتجميع بياناتها ونشرها ومنها:

- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية .
- الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية .
- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي .
- تقرير إطار رصد ومتابعة الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
- تقرير متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي
- تقارير حالة الموارد الزراعية:
  - الأراضي الزراعية، ومنها (التقرير العربي الموحد حول جهود الدول العربية في مجال تحييد تدهور الأراضي) وغيره من التقارير.
  - المياه.
  - الموارد الوراثية النباتية والحيوانية.
  - التنمية المستدامة وتحديات تغير المناخ.
  - التنمية الريفية المستدامة وتمكين الشباب والمرأة.
- تفعيل دور المتابعة والتقييم للأنشطة التي تنفذها المنظمة.

ويرتكز التغيير المنشود على مبادرات المنظمة الرامية إلى المساهمة في تحويل القطاع الزراعي العربي إلى قطاع منافس ومهم عالمياً وإقليمياً، ومهيأ لتحقيق أهداف التنمية المستدام (SDGs)، وذلك من خلال تطوير قدرات دعم الدول العربية لبعضها البعض عبر تعزيز إمكانيات التعاون والمشاريع المشتركة والتكامل البيني، لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية للمنطقة العربية مدفوعة ببيئة صحية وسلمية تساهم فيها البحوث الزراعية في تبادل المعرفة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية والرفاهية، وبما يمكن المنطقة العربية من الاعتماد على نفسها ويرفع من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتطلعاتها لإنتاج وتصدير الأغذية بشكل مستدام، مع تعضيد دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقدراتها الإشرافية، خاصة وأنها تتمتع برؤية فنية لاقت القبول والاستحسان من جميع البلدان الأعضاء كبيت خبرة عربي في المجال الزراعي والسمكي.

كما يهدف التغيير إلى تعزيز جهود المنظمة الرامية إلى تحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في دعم أو تعزيز سياسات الدول الأعضاء للحفاظ على البيئة، وحماية التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية والاستجابة لمخاطر وتهديدات تغير المناخ.

وسيتم دعم تنفيذ الإستراتيجية 2020–2030 من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالكامل من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، والتنفيذ الفعال للخدمة الاستشارية المساعدة التي تقدمها المنظمة للدول العربية لخلق البيئة المواتية للتغيير الجذري المنشود في نهج التنمية في الإقليم العربي.

5-2 منهج تغيير الإستراتيجية (2020–2030):

يعتمد منهج تغيير الإستراتيجية على تحويل وتكييف القطاع الزراعي العربي ليصبح قطاعا منافسا وقادراً على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال تحقيق المخرجات التالية:

◇ **المخرجات المستدامة للإستراتيجية على المدى الطويل:**

- **استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية في البلدان العربية.**
- **زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول العربية.**
- **زيادة الإيرادات الحكومية.**
- **زيادة العمالة الريفية وخاصة بين الشباب والنساء.**
- **زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية.**
- **تعزيز القدرة التنافسية في السوق (الربحية ومعدل العائد على الاستثمار الزراعي).**
- **تعزيز البحوث الزراعية ونشر المعرفة.**
- **حسن إدارة واستدامة الموارد الزراعية العربية (الأرض، الماء، المناخ والموارد الوراثية النباتية والحيوانية).**

❖ **العوامل المؤثرة:**

- **توفر سياسات وتشريعات ولوائح زراعية محلية وإقليمية مواتية.**
- **مدى الالتزام بمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول** (PRAI).
- **تعزيز حوكمة الموارد خاصة الامتثال للمبادئ والأطر التوجيهية العالمية كتلك المقدمة من لجنة الأمن الغذائي العالمية وهي المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك**

(the Vulntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security-VGGT.)

- **التأكيد على المكاسب الاجتماعية للمجتمعات الزراعية التقليدية وإنهاء جميع أشكال عدم المساواة وتخصيص الأراضي بصورة عادلة.**
- **تعزيز القدرات التنافسية بين الدول وبين القطاعات الفرعية الزراعية لتعزيز الإنتاج الزراعي.**
- **توفر سياسات اقتصادية كلية بشقيها المالي والنقدي معززة للقطاع الزراعي.**

❖ الميزات :

- خفض تكاليف الأعمال والمعاملات التجارية.
- الاستخدام السليم بيئياً وتشريعياً لموردي الأرض والمياه في الزراعة.
- الاستجابة السريعة والمناسبة للتهديدات والكوارث من خلال الاستخدام الفاعل للمنصات الإلكترونية، وأنظمة الإنذار المبكر.
- زيادة الاستثمار والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- زيادة الاعتماد على الذات في كل بلد واستدامة برامج التمويل.

❖ المخرجات المستدامة للإستراتيجية على المدى المتوسط:

- قدرات بشرية ومؤسسية مستدامة ومنظمة.
- تقانات ذكية ملائمة ومستدامة على طول سلسلة القيمة.
- إنتاج زراعي ومنتجات زراعية متنوعة تعكس تنوع الموارد الطبيعية في البلدان العربية.
- خدمات وإجراءات صحية وبيطرية آمنة بيولوجياً وبيئياً.
- فقد وهدر أقل في الغذاء والأعلاف.
- أعمال زراعية وصناعية أكثر تطوراً وانتشاراً.
- استخدام أوسع للتقانات والآلات الزراعية والطاقة البديلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية.
- استجابة معززة للتغيرات المناخية .

❖ المخرجات المستدامة على المدى القصير:

- وعي أفضل لسلاسل القيمة وأهميتها في زيادة الدخول.
- بيئة ملائمة تعزز وضع وتبني سياسات زراعية قطرية وقومية مناسبة.
- حسن إدارة البنى التحتية الزراعية المطورة.
- معرفة أوسع وقدرات مطورة للعاملين في قطاعي الزراعة والأسماك.
- انتشار ريادة الأعمال الزراعية بين النساء والشباب.

5–3 الرؤية والرسالة والأهداف والقيم الأساسية:

تمت صياغة رؤية ورسالة وأهداف وقيم إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2030) بعد إجراء حوار واسع مع أصحاب المصلحة وبما يتوافق مع قضايا التحول والقدرة التنافسية، واستدامة وزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، والقدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية والبيئية والمستجدات الإقليمية والدولية، وبما يعزز من قدرة الدول العربية على الامتثال لالتزاماتها الدولية ذات العلاقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة الدخل الزراعي، وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتكامل الزراعي والأمن الغذائي العربي.

الرؤية:

قطاع زراعي عربي تنافسي ومستدام متأقلم ومقاوم للصدمات، ومنتِج ومعزز للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والاستقرار، والازدهار الريفي والأمن الغذائي.

الرسالة:

إيجاد قطاعات زراعية عربية مبتكرة ومتناسقة وتنافسية ومستدامة، تعزز الأمن الغذائي والتغذوي، وتسهم في القضاء على الفقر، وقادرة على التنافس في الأسواق الإقليمية والعالمية. ويكون ذلك باستخدام تقانات ذكية مناخياً، وأساليب مبتكرة لتوليد وتبادل المعرفة، وإحداث منصات ابتكار وشبكات متخصصة، وبناء شراكات فاعلة تساعد في إحداث نقلة نوعية للقطاع الزراعي العربي.

الهدف العام:

المساهمة في تحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وسلامة الأغذية، والأمن الغذائي والتغذوي، وتحسين سبل المعيشة، وحماية البيئة والموارد لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والنمو العادل والازدهار الريفي.

القيم الأساسية والمبادئ التوجيهية:

يعتمد تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2020–2030 على ما يلي:

- مبادئ التضامن والتكامل القائمة على أساس التفويض والميزة النسبية لكل دولة عربية.
- الشفافية والمسؤولية المتبادلة عن النتائج والإجراءات وتبادل المعلومات.

- **إقامة شراكات متبادلة المنفعة، والتنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في البلدان العربية والمستويات الدولية، لتعزيز تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبما يسهم في تحسين آليات اتخاذ القرار قطرياً وقومياً.**
- **احترام التنوع البيولوجي، والوعي بندرة الموارد، والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث تماشياً مع الاتفاقات الإقليمية والعالمية.**
- **الاحترام والامتثال لمبادئ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الخاصة بالاستثمار الزراعي المسؤول (RPAIs)، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة الرشيدة للحيازة (VGGT) التي وقعت عليها أغلب الدول الأعضاء في المنظمة العربية للتنمية الزراعية.**
- **المرونة والديناميكية في الاستجابة – بأساليب مهنية عالية – للقضايا الناشئة سياسياً واجتماعياً وبيئياً.**

الأهداف الإستراتيجية:

تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020–2030 إلى توفير إطار عمل لإدارة ومعالجة التحديات المتعلقة بالقطاع الزراعي في الدول العربية، من خلال تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل التالية:

الهدف الأول: دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.

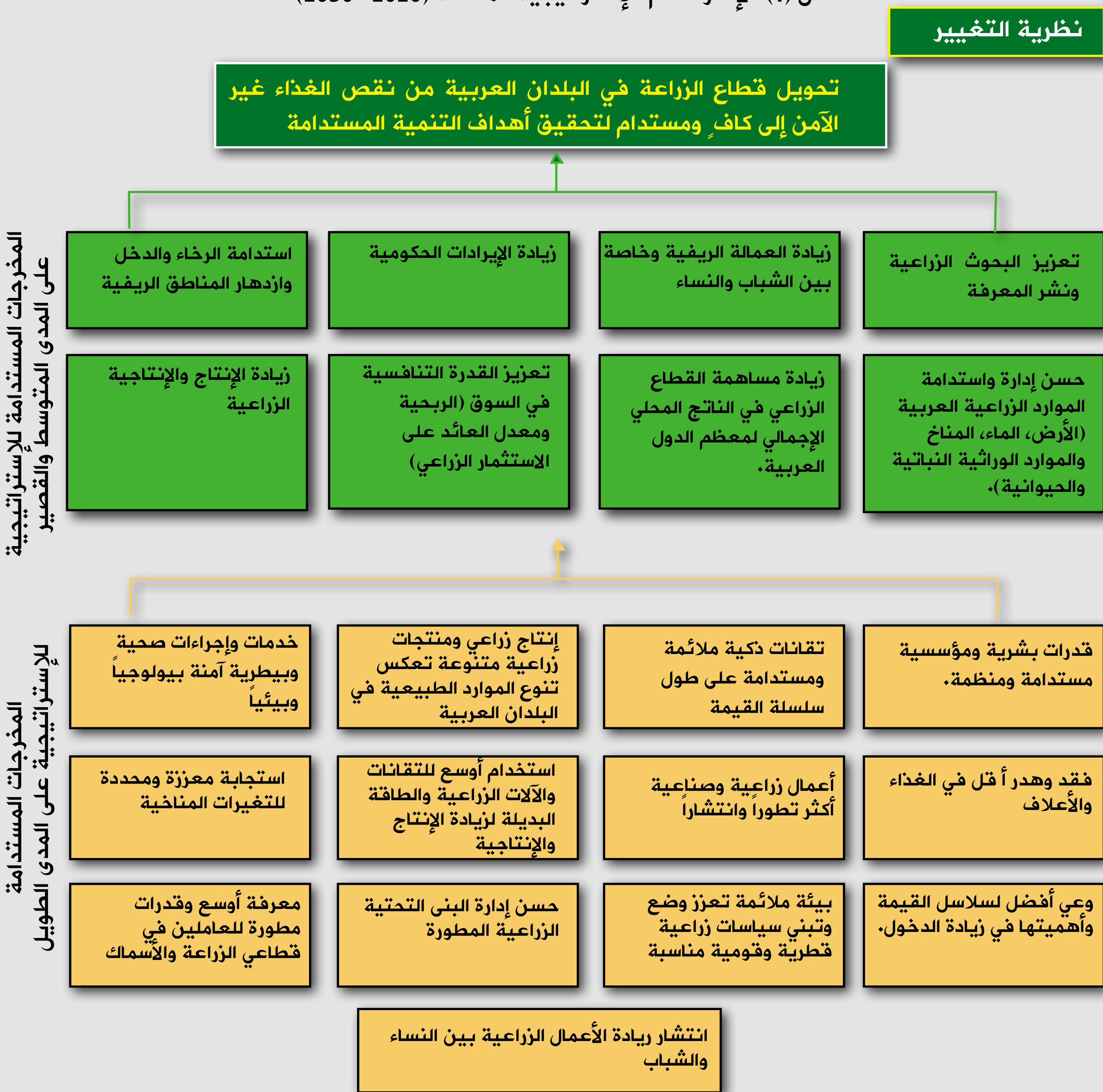
الهدف الثاني: المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.

الهدف الثالث: تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات ونظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.

الهدف الرابع: تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.

الهدف الخامس: حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار .

الشكل (1): الإطار العام للإستراتيجية المعدلة (2020-2030)





6 البرامج والمكونات الرئيسية:

6- البرامج والمكونات الرئيسية:

في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030م تم وضع البرامج الرئيسية والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل في فترة الاستراتيجية وبما يخدم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة. ولقد روعي عند صياغة عناصر ومكونات البرامج الرئيسية أن تتسم بما يلي:

- تحقيق أكبر قدر من الاتساق ما بين الأهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة 2030، وبما يسهم في مساعدة الدول علٍى تحقيق التزاماتها الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.
- الترابط فيما بين البرامج والأهداف الإستراتيجية، بمعنى أن كل برنامج من البرامج المقترحة يسعى إلى تحقيق هدف أو أكثر من هذه الأهداف الإستراتيجية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق والتكامل فيما بين البرامج بعضها البعض وفيما بينها وبين البرامج الواردة في خطط التنميًة الزراعية القطرية.
- مراعاة الأولويات التنموية وخطط واستراتيجيات التنمية الزراعية القطرية، وخاصة في المجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور واضح فيها، سواء تمثل هذا القصور في الندرة الموردية أو في محدودية كفاءة استخدامها.
- التتابع المنطقي في التنفيذ، حيث إن تنفيذ بعض المكونات يلزم بالضرورة أن يسبقه تنفيذ مكونات أخرى.
- تعزيز قدرات الدول على تحسين الرفاهية والدخل والاستقرار الاجتماعي لسكان الريف، من خلال تبني إصلاحات قطاعية تشجع الحكم الرشيد والشفافية وسهولة التمويل.
- تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل في استخدام الموارد والقدرات الحالية، مع مراعاة الاستخدام الفعال لنقاط القوة والفرص المتاحة.
- تعظيم نقاط القوى والفرص المتاحة للزراعة العربية وتقليل المهددات ونقاط الضعف.

تتضمن إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (6) برامج رئيسية، تضم (19) برنامجاً فرعياً تغطي معظم المجالات التنموية الزراعية، وكذلك تغطي كافة أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

1. البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي.
2. البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها.
3. البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية.
4. البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء.
5. البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق.
6. البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة).

6–1 البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي:

يساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف الإستراتيجية جميعها، ويركز بشكل خاص على خدمة الهدف الإستراتيجي الأول والخاص بدعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر، كما يتوقع أن يساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تنمية وتطوير واستدامة الإنتاج الزراعي العربي المنافس والمساعد في القضاء على الجوع والحد من الفقر.
- تطوير النظم الزراعية الريفية لصغار المنتجين والزراعة الأسرية ودعم الابتكار وريادة الأعمال الزراعية ونهج سلاسل القيمة والتصنيع الريفي.

وكذلك المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التالية:

- ❖ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان (الهدف 1).
- ❖ القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف 2).
- ❖ تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة (الهدف 5).
- ❖ توسيع التعاون الدولي ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في مجال المياه بما في ذلك كفاءة استخدام المياه وحصاد المياه (الهدف 6).
- ❖ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة (الهدف 12).

ويضم البرنامج ثلاثة برامج فرعية كما يلي:

- ❖ البرنامج الفرعي لتبني ونشر التقانات الزراعية الحديثة والملائمة وتقانات الزراعة الذكية والتأقلم مع المتغيرات المناخية والبيئية للإنتاج الزراعي المستدام.
- ❖ البرنامج الفرعي لتبني ونشر تقانات تربية الأحياء المائية.
- ❖ البرنامج الفرعي لتبني ونشر الممارسات الزراعية الجيدة والاقتصاد الدائري في القطاع الزراعي والنظم الغذائية.

6–2 البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها:

يساهم هذا البرنامج في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثاني والمتعلق في المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية، ويتوقع بأن يساهم هذا البرنامج في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تعزيز نهج الحوكمة والإدارة السليمة للموارد الزراعية العربية.
- تنمية واستدامة النظم الايكولوجية والاستفادة من الجهود الدولية.

كما يتوقع أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 6: توسيع التعاون الدولي ودعم بناء القدرات للبلدان النامية في مجال المياه، بما في ذلك كفاءة استخدام المياه وحصاد المياه.
- الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحوٍ مستدامٍ لتحقيق التنمية المستدامة.
- الهدف 15: حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحوٍ مستدام، وإدارة الغابات على نحوٍ مستدامٍ، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويضم البرنامج ثلاثة برامج فرعية كما يلي:

- البرنامج الفرعي لتبني ونشر تدخلات الحوكمة الزراعية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.
- البرنامج الفرعي لتطبيق نهج الترابط في إدارة الموارد الطبيعية.
- البرنامج الفرعي للحفاظ على الموارد والأصول الوراثية النباتية والحيوانية.

6–3 البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية:

يساهم البرنامج في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث وهو تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات نظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي، وسوف يسهم في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحسين بيئة الاستثمار في الزراعة والتصنيع الزراعي والغذائي.
- تنسيق وتطوير نظم التجارة الزراعية العربية.

وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الهدف12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

ويشمل على برنامجين فرعيين:

- البرنامج الفرعي لتعزيز جودة المنتجات الزراعية والسمكية ورفع مقدراتها التنافسية، وفعالية أسواق المنتجات الزراعية.
- البرنامج الفرعي لتنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات الزراعية العربية، وتحسين بيئة وترويج الاستثمار الزراعي العربي.

6–4 البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء:

سوف يسهم هذا البرنامج في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث وهو تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات نظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي، وسوف يسهم في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- المحافظة على صحة الإنسان والنبات والحيوان بدعم أطر وآليات مكافحة الآفات والأمراض المشتركة والعابرة والمستوطنة.
- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية بدعم تحقيق أطر وآليات سلامة الغذاء.

وكذلك يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الهدف12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

ويشتمل على ثلاثة برامج فرعية كما يلي:

- البرنامج الفرعي للآفات والأمراض الحيوانية.
- البرنامج الفرعي للآفات والأمراض النباتية.
- البرنامج الفرعي لسلامة الغذاء.

6–5 البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الهدف الإستراتيجي الرابع والخاص بتنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي، ويتوقع أن يسهم البرنامج في تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحسين سبل كسب معيشة صغار المنتجين وتمكين النساء والشباب.
- تعزيز صمود ومرونة المجتمعات الريفية للتأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية.

وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

- ❖ الهدف2: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ❖ الهدف 5: تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين المرأة.

ويشمل البرنامج على ثلاثة برامج فرعية كما يلي:

- o البرنامج الفرعي لتحسين سبل كسب العيش في الريف العربي.
- o البرنامج الفرعي للابتكار وريادة الأعمال الزراعية.
- o البرنامج الفرعي لتعزيز مقدرات صغار المنتجين.

6-6 البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة):

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الخامس والمتعلق بحسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار (مستودع المعرفة الزراعية)، وكذلك تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تبني وتطوير الأنظمة والطرق المبتكرة لتوليد المعرفة الزراعية.
- تحسين فعالية أنظمة الاتصال ونشر المعارف الزراعية بشكل منتظم لكافة المعنيين.
- تعزيز ودعم الشبكات المتخصصة والشراكات عربياً وعالمياً.

كما يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 التالية:

- ❖ الهدف 4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- ❖ الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة من أجل التنمية المستدامة.

ويشمل على البرامج الفرعية التالية:

- البرنامج الفرعي للإرشاد والتأهيل والتدريب الزراعي والسمكي.
- البرنامج الفرعي للإحصاء والمعلومات الزراعية.
- البرنامج الفرعي للتوثيق ونشر المعرفة الزراعية.
- البرنامج الفرعي للشبكات الزراعية المتخصصة وتعزيز الشراكات مع المنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.
- البرنامج الفرعي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.



7 التنفيذ والرصد والتقييم وإعداد التقارير:

7– التنفيذ والرصد والتقييم وإعداد التقارير:

7–1 إجراءات التنفيذ:

تسترشد المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية في خدمة البلدان الأعضاء، لتحقيق أهدافها المتمثلة في تطوير قطاعاتها الزراعية، والحفاظ على قطاع زراعي مستدام ومزدهر يدعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية وبخاصة المجتمعات الريفية. ويمتد الإطار الزمني للإستراتيجية من 2020 إلى 2030 م، ويتماشى بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063.

سيتم دعم تنفيذ الإستراتيجية من خلال الهيكل التنظيمي والإداري للمنظمة:

1) الجمعية العامة وهي أعلى هيئة إدارية للمنظمة وتتألف من وزراء الزراعة العرب. وتقوم برسم السياسات والإستراتيجيات التي تتبعها المنظمة، والتخطيط العام للأنشطة، وهي مسؤولة عن مراقبة الأداء الفني والإداري والمالي للمنظمة. وتنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس التنفيذي، وتعين المدير العام وتنسق التعاون بين المنظمة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وتجتمع مرة واحدة كل عامين.

2) المجلس التنفيذي: يتكون المجلس التنفيذي من ثـمانية وزراء زراعة ينتخبهم أعضاء الجمعية العامة لمدة عامين. ويجتمع المجلس التنفيذي مرة كل 8 شهور، وينفذ المجلس القرارات التي تصدرها الجمعية العامة، ويرصد أداء الإدارة العامة للمنظمة، ويطلع على خطة العمل والجدول الزمني والقرارات التي ستقدم إلى الجمعية العامة. علاوة على ذلك، يتخذ المجلس التنفيذي قرارات بشأن المقترحات المقدمة إليه من الإدارة العامة.

3) الإدارة العامة :هي الجهة المنفذة للمنظمة، مع المسؤوليات والصلاحيات المناطة بها بموجب اتفاقية إنشاء المنظمة. وهي مسؤولة عن تنفيذ خطة العمل التي أقرتها الجمعية العامة والمجلس التنفيذي. يرأس الإدارة العامة مدير عام، يساعده نائب المدير العام، المستشار الفني، المستشار القانوني، الموظفون الإداريون، بالإضافة إلى الخبراء التقنيين والإداريين. ويحدد المخطط التنظيمي بوضوح الإدارات والوحدات والمراكز المختلفة في المنظمة، والمستويات الأفقية والرأسية، ومواقع اتخاذ القرار وإعداد التقارير، والمواقع في كل إدارة، والمرافق الداخلية، والروابط الخارجية ... الخ. وتوجد أربعة مكاتب إقليمية تابعة للمنظمة، موزعة في الأقاليم الأربعة للمنطقة العربية، بالإضافة إلى المعهد العربي للغابات والمراعي والثروة السمكية، ومقره بمدينة اللاذقية في الجمهورية العربية السورية.

بالإضافة إلى الدعم الفني المباشر الذي ستقدمه المنظمة للدول، فإن كافة الإدارات الفنية في المنظمة والمكاتب الإقليمية سوف تدعم تنفيذ الإستراتيجية.

7–2 آليات التنفيذ:

سيتم وضع مقاربات وأطر عمل تشغيلية مفاهيمية وموضوعية لتسريع وتوجيه تنفيذ الإستراتيجية وتشمل العديد من الأطر والمقاربات ومن أهمها ما يلي:

7–2–1 سلاسل القيمة:

تعمل سلسلة القيمة كنهج شامل في جميع جوانب التنمية الزراعية المستدامة. يمكن أن تستخدم المناطق المختلفة سلاسل القيمة لتعزيز الكفاءة وتكامل السوق. تخدم العديد من أنواع سلاسل القيمة هذه الأهداف، مثل سلاسل قيمة السلع، وسلاسل إمدادات الأغذية، وسلاسل الأغذية الزراعية للتنمية الزراعية، وسلاسل القيمة المناصرة للفقراء من أجل التنمية الاقتصادية وتلك المتعلقة بالتنمية الزراعية.

7–2–2 ريادة الأعمال والشراكة بين القطاعين العام والخاص:

في هذه الإستراتيجية تم التأكيد على ريادة الأعمال والشراكة كنهج يخلق رواد الأعمال لتوسعة القاعدة الاقتصادية بالتركيز على الفرص الريفية والحضرية، حيث وافقت أغلب الحكومات على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لمشاركة الموارد والمخاطر والفوائد والخبرات بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية وتعظيم العوائد. وتتطلب مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وجود مصلحة عامة واسعة وفرص تكامل قوية للنجاح، وذلك على الرغم من اختلاف الأهداف لكلا القطاعين.

ويعتبر إيجاد الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص من النماذج الهامة للتنمية الزراعية نظراً لدورها الكبير في تعزيز ريادة الأعمال لما تتيحه من مجالات للابتكار كنتيجة لدورها في تعظيم الاستفادة من الموارد والمعرفة والخبرات المتواجدة لدى الطرفين، من خلال تفاعل الشركاء وعبر عمليات التعلم المشترك والابتكار المشترك. وتعمل الشراكات بشكل أفضل عندما تكون العلاقة بين التكلفة والعائد متكافئة بين الشركاء.

وتعتبر ريادة الأعمال مفتاح نمو رئيسي للقطاع الزراعي ومحركاً أساسياً لتنمية ثروات الدول، وعليه فإن إنشاء مجتمعات ريادية تعمل على تحويل الباحثين عن عمل إلى مزودي وظائف تعتبر من الأمور الهامة للتنمية الزراعية في الوطن العربي. ويمكن تشجيع ريادة الأعمال من خلال توفير أشكال مختلفة من الدعم والتحفيز للرواد مثل : توفير التمويل بشروط مواتية، ودعم الاستشارات، ودعم السياسات، ومنح الامتيازات والإعانات، والإعفاءات الضريبية ... الخ. ومع ذلك فقد أظهرت التجارب أن توفير التمويل والتسهيلات والحوافز قد يكون ضرورياً، ولكنه ليس كافياً لضمان استجابة رواد الأعمال.

7–2–3 الشراكات:

نشطت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تطوير الشراكات مع مختلف المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية بالقضايا الزراعية، وبناء أنشطة التعاون والتنسيق المختلفة معهم. في حين أنه من المهم توسيع

هذا التعاون وفي كافة مجالات عمل المنظمة لما له من أهمية في تعزيز التعامل مع الإدارة المستدامة للقطاع الزراعي، وإثراء الخبرات وتبادل المعرفة، وتوليد أفكار مبتكرة وتحقيق نتائج مفيدة.

7–2–4 الشبكات ومنصات الابتكار:

ستعمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية على تطوير وتوسعة أنشطتها المتعلقة بالشبكات المتخصصة القائمة حالياً، للوصول إلى نظام قوي للابتكار الزراعي يعتمد على إنشاء منصات ابتكار وتحالفات. وبحكم طبيعتها الجماعية، ستحتاج منصات الابتكار إلى تبني دورة تطورية للشبكات القائمة من خلال دمج مكوناتها الفنية والاجتماعية والمؤسسية والتنظيمية.

7–3 الرصد والتقييم وإعداد التقارير:

7–3–1 الرصد:

سيتم إجراء رصد وتقييم دوري للإستراتيجية 2030 من أجل فحص أداء الإستراتيجية، وسيتم إجراء التقييم والرصد للتحقق من النتائج وضمان جودتها واستمرار عملية التعلم وإدارة المعرفة. وسوف يتم استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)لتتبع تحقيق الأهداف الموضوعة في كل مجال على مستوى النتائج والمخرجات على طول سلسلة النتائج. وسيشمل الإطار العام للتقييم كذلك تحديد الأولويات السنوية والوسائل وطرق التنفيذ والدعم وتعبئة الموارد. وسوف يتم تطوير الأدوات التالية لتعزيز عملية التقييم:

- إطار مخصص للتنفيذ والرصد والتقييم (IMEF) يتماشى بشكل وثيق مع إطارات الرصد والتقييم المصممة، لتقييم أداء جداول الأعمال الإقليمية والعالمية مثل أهداف التنمية المستدامة 2030 وغيرها.
- استخدام أدوات ووسائل الرصد والتقييم المعتمدة لدى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها.
- وضع وتنفيذ خطط عمل سنوية للبرامج المضمنة بالإستراتيجية وبما يراعي أولويات الدول.
- ارتباط وثيق مع إدارة المعرفة والتعلم ومشاركة الوحدة المعنية بذلك في المنظمة.

7–3–2 التقييم:

سيتم تقييم أداء الإستراتيجية بطريقة تسمح بربط الإنجازات في تنفيذ الأهداف الإستراتيجية بالمبادرات الدولية والإقليمية للأمن الغذائي والتغذية، ومقاومة الصدمات والكوارث . وسوف يتم التقييم على مرحلتين: المرحلة الأولى وتغطي الفترة 2020–2025، والمرحلة الثانية وتغطي الفترة 2025–2030. كما سيتم إجراء تقييم منتصف المدة بهدف

تصحيح مسار تنفيذ المرحلة الأولى 2020–2025 وربط الإنجازات مباشرة مع أهداف التنمية المستدامة. كما سيتم النظر في أداء المرحلة الثانية (2025–2030) بعد الأخذ بأية تعديلات قد يتم إدخالها بناءً على تقييم أداء المرحلة الأولى. وستسمح هذه المعايير المدمجة بإجراء تقييم منهجي وموضوعي للإستراتيجية المنقحة في جوانب التصميم والتنفيذ والنتائج على النحو التالي:

- الأهمية: حكم واضح المعالم لتحديد الأهمية المستمرة للأهداف الخمسة للإستراتيجية.
- الفعالية: تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق مجالات النتائج الرئيسية.
- الكفاءة: أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة الموارد البشرية والمالية وغيرها. وسيتم كذلك تحديد آليات التنسيق الموضوعة لتنفيذ الأنشطة المخطط لها في الوقت المناسب.
- الاستدامة: الفوائد المتحققة أثناء تنفيذ الخطة الإستراتيجية من حيث الملكية والقدرات المؤسسية والاستقلال المالي للمضي قدماً في بعض الفوائد على نحوٍ مستدامٍ.
- تم تضمين التعلم والمشاركة في كل مرحلة من مراحل دورة التنفيذ، بما في ذلك التعلم من الأدلة لتحسين التنفيذ.

7–3–3 التقارير:

من المتوقع أن يتم إعداد وتقديم التقارير المتعلقة بالتنفيذ والأداء في الوقت المناسب خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية، وسترتكز التقارير على النتائج المحققة، وعلى الأنشطة المنفذة باستخدام الموارد المستثمرة (الكفاءة).

وسيتم وضع جدول زمني لتقديم التقارير في بداية السنة الأولى من تنفيذ الإستراتيجية المنقحة .وستستند التقارير إلى البيانات والمعلومات الدقيقة متبعين مبدأ الدقة والنزاهة والمحاسبة، وسيتم توجيهها إلى جميع المستويات الهرمية في الحوكمة والاحتياجات الإدارية والهيكلية.

جدول7–1 متطلبات إعداد التقارير

الهيكل التنظيمي للمنظمة	متطلبات إعداد التقارير
الجمعية العمومية للمنظمة	❖ تقرير المدير العام حول أداء المنظمة بين دورتي انعقاد الجمعية العامة. ❖ تقرير حول سير العمل في تنفيذ الإستراتيجية بين دورتي انعقاد الجمعية العامة. ❖ تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن أداء المجلس خلال دورة انعقاد الجمعية العامة.
المجلس التنفيذي	❖ تقارير دورية حول سير العمل في تنفيذ الإستراتيجية. ❖ تقرير دوري عن أداء المنظمة خلال الفترة ما بين دورتي انعقاد المجلس (تقرير المدير العام) .
الإدارة العامة للمنظمة	❖ التقارير الفنية الشهرية، والربع سنوية والسنوية. ❖ أوراق وتقارير مرحلية مالية عن سير العمل في تنفيذ البرامج والأنشطة والمنصرفات المالية. ❖ تقارير ربع سنوية حول وضع تنفيذ الأنشطة والبرامج وتوصيات المراجعة الداخلية والخارجية.
المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية	❖ تقارير دورية حول سير العمل في تنفيذ الإستراتيجية.

7–3–4 قدرات الرصد والتقييم المتكاملة والمجهزة بشكل جيد:

تعد القدرة الفنية والمؤسسية المعززة شرطاً مسبقاً ضرورياً للتنفيذ السلس والتدريجي للإستراتيجية 2020–2030. ستعمل القدرات المعززة على تحسين الكفاءة التشغيلية لـ AOAD لتعزيز التدابير الرامية إلى التغيير التنظيمي، وإدارة المعرفة، وتعميم الأفكار المبتكرة، وتعزيز الاتصالات الداخلية وتبادل الخبرات، لا سيما بين الموظفين التقنيين والإداريين ومراكز تنسيق جمع البيانات في البلدان العربية المخصصة لتنفيذ مجالات البرامج الرئيسية الجارية (MPAs) للإستراتيجية السابقة 2005–2025. ولتعزيز هذه العملية وزيادة فعاليتها، سيتم ترقية قدرات موظفي الوحدات ذات الصلة. على المستوى الميداني والمزرعي، وسيتم توجيه هدف مهم لبناء القدرات نحو تعزيز مشاركة المنظمة، وتمكين النساء والشباب.

7–3–5 القدرات الفنية والمؤسسية الشاملة:

تعد القدرة الفنية والمؤسسية المعززة شرطاً مسبقاً وضرورياً لتنفيذ الإستراتيجية 2020–2030 بصورة سلسلة ومتطورة. وستعمل القدرات المعززة على تحسين الكفاءة التشغيلية للمنظمة الرامية إلى التغيير التنظيمي، وإدارة المعرفة، والعمل على تطوير الأفكار المبتكرة، وتعزيز الاتصالات الداخلية وتبادل الخبرات، لا سيما بين الموظفين التقنيين والإداريين ونقاط الاتصال الخاصة بجمع البيانات في البلدان العربية المكلفة بـتنفيذ البرامج الرئيسية للإستراتيجية لتعزيز هذه العملية وزيادة فعاليتها، يتطلب الأمر العمل على رفع قدرات موظفي الوحدات ذات الصلة. وعلى المستوى الميداني والعملي، يتم توجيه بناء القدرات نحو تعزيز رؤية المنظمة على مستوى الدول العربية، الرامية إلى تمكين النساء والشباب.

وسيتم الاستعانة بالمجالات والخطط الاسترشادية التالية عند تنفيذ الإستراتيجية:

- **التطوير التنظيمي: تحديد مجموعات من الأعضاء تعمل كمورد للرصد والتقييم للبرامج الرئيسية والفرعية الحالية والمستقبلية (MPAs)و(SPAs). وسيتم تدريب أعضاء المجموعة على تحديد الموظفين المهرة الذين يمكنهم تدريب زملائهم على أساس منتظم.**

- **التعلم المؤسسي: تطوير ودعم عمليات / آليات مراجعة النظراء المنتظمة بين مختلف الجهات الفاعلة على طول سلاسل القيمة الزراعية في البلدان العربية.**

- **إدارة البحوث والمعرفة: بصفتها مركزاً لتبادل المعلومات والمعايير ومستشاراً تقنياً شاملاً لوزارات الزراعة العربية، ستقوم المنظمة بتحديد وتبني قدرات وموضوعات وكيانات البحث وتبادل المعرفة. وسيتطلب النجاح في تنفيذ هذه المهمة العمل على تعزيز التعاون والشراكات بين وزارات الزراعة المشاركة في تنفيذ الإستراتيجية.**

- **الاتصال والمساندة: ستكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتدعيم أي فكرة لتعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية في البلدان العربية تقع على عاتق حملات الاتصال والدعوة، التي تروّج للملكية وزيادة الوعي، وتبسط الأفكار المبتكرة، وتقلل من تداخل المواضيع، وتزيد من تعزيز مشاركة أوسع للمواطنين من الدول العربية، وتشجع تبادل الزيارات.**

- **تعبئة الموارد: سيتم وضع تدابير – مثل إقامة شراكات إستراتيجية – لتعزيز قدرة المنظمة على تعبئة الموارد، وتحليل الفجوات المالية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.**

7 –3– 6 الجهات الفاعلة والمسؤوليات الرئيسية:

سيتم إنشاء نظام معياري موحد ومتكامل للرصد والتقييم ونظام للتعلم (IMELS)، لتعزيز تنفيذ الهدف الاستراتيجي 5: "إدارة المعرفة والبحث والرصد والتقييم والاتصال والمساندة" و كذلك لدعم التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب للإستراتيجية 2020–2030. سيتم دعم النظام من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية التي تمثل سلاسل الإنتاج والإمداد

الغذائي الرئيسية للقطاع الزراعي، وسياسة التسويق والتجارة وسلامة الأغذية، والجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية في البلدان العربية على النحو المفصل في الجدول أدناه. كما سيتم تعيين بعض الجهات الفاعلة الرئيسية على أنها مجموعة عمل تقنية منقحة للإستراتيجية، يتم تنسيقها من قِبل مسؤول كبير للرصد والتقييم، يدعمه موظف كبير في إدارة المعرفة ضمن الإطار المؤسسي لوحدة الرصد والتقييم المتقدمة في المنظمة يعمل على تطوير KMD. وسيقوم فريق المنظمة بإدارة المعرفة ونشرها عن طريق إدارة وتوصيل المعلومات المهمة لعمل النظام. وستدعم المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة ونقاط الاتصال التنفيذ من خلال:

1- جمع البيانات بالتنسيق المناسب .

2- إعداد معلومات الرصد والتقييم ذات الصلة على مستوى الدول الأعضاء.

3- ضمان جودة وسلامة البيانات قبل تقديمها إلى مجموعة العمل الفنية للإستراتيجية المنقحة.

جدول 7-2إستراتيجية 2020-2030 - الجهات الفاعلة والمسؤوليات - إطار المعرفة والرصد والتقييم(KMEF)

على مستوى	الجهات المشاركة	المهام والمسئوليات
المنظمة	❖ الإدارات الفنية بالمنظمة. ❖ شركاء التنمية أكساد، منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، برنامج الغذاء العالمي، وغيرها. ❖ المكاتب الإقليمية والقطرية ومراكز التنسيق.	تطوير وتنفيذ الأنشطة لإثبات النتائج المحققة. ❖ توليد البيانات والمعلومات وضمان جودتها. ❖ إدارة المعرفة والتحليل والنشر. ❖ إدارة وحدة الرصد والتقييم . ❖ إدارة النتائج وضمان الجودة. ❖ الاتصال والإبلاغ والنشر. ❖ تعزيز ثقافة تبادل المعرفة. ❖ الدعم الشامل والاستشارات.
الدول الأعضاء بالمنظمة	❖ الموظفون الفنيون في الوحدات والمؤسسات ذات الصلة.	❖ إعداد البيانات على مستوى الدولة العربية، وضمان الجودة، وإدارة المعلومات والمعرفة، والتحليل والنشر. ❖ تسيير إدارة وحدة الرصد والتقييم. ❖ دعم منافذ الاتصال وإعداد التقارير والنشر على مستوى المنطقة العربية. ❖ تعزيز ثقافة تبادل المعرفة.



8 الإجراءات التخطيطية للتنفيذ:

8- الإجراءات التخطيطية للتنفيذ:

8-1 الموارد المطلوبة:

8-1-1 الموازنة:

سوف يتم تغطية الاعتمادات السنوية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية من خلال موازنة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومساهمات شركاء التنفيذ. وستقوم المنظمة بوضع تدابير خاصة لتعبئة الموارد وسد الفجوات المالية من خلال إقامة شراكات إستراتيجية مع جهات التمويل من القطاعين العام والخاص. كما سيتم تحسين وسائل الاتصال والمساندة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المتفاعلين.

جدول رقم (1.8): ملخص نسب توزيع الاعتمادات المالية السنوية على الأهداف الإستراتيجية الخمسة

الأهداف الإستراتيجية	النسبة المخصصة من الموازنة
الهدف الإستراتيجي الأول	20٪
الهدف الإستراتيجي الثاني	10٪
الهدف الإستراتيجي الثالث	10٪
الهدف الإستراتيجي الرابع	20٪
الهدف الإستراتيجي الخامس	15٪
مكون الإدارة	25٪
الإجمالي	100٪

جدول رقم (8-2): نسب توزيع الاعتمادات المالية السنوية على الأهداف الإستراتيجية في كل خمس سنواتٍ

الأهداف الإستراتيجية	السنة المالية		
	2020	2025	2030
الهدف الإستراتيجي الأول	٪ 20	٪ 20	٪ 20
الهدف الإستراتيجي الثاني	٪ 10	٪ 10	٪ 10
الهدف الإستراتيجي الثالث	٪ 10	٪ 10	٪ 10
الهدف الإستراتيجي الرابع	٪ 10	٪ 20	٪ 20
الهدف الإستراتيجي الخامس	٪ 25	٪ 15	٪ 15
مكون الإدارة	٪ 25	٪ 25	٪ 25
الإجمالي	٪ 100	٪ 100	٪ 100

8–1–2 مصادر التمويل للإستراتيجية:

- مساهمات الدول العربية الأعضاء.
- مؤسسات التمويل العربية والإسلامية.
- الاتحاد الأوروبي بالنسبة للدول العربية التي لها اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي (دول شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط).
- منظمات التنمية الإقليمية والدولية (الفاو، إيكاردا، الإيفاد، برنامج الأغذية العالمي، ...الخ).
- القطاع الخاص.

8–1–3 شركاء التنفيذ:

- الدول العربية الأعضاء.
- المؤسسات القطرية ذات العلاقة في الدول العربية.
- منظمات التنمية العربية والإقليمية والدولية العاملة في المجال.

الملحق رقم (1)

الإطار 1: ملخص التحليل الرباعي للبرامج الرئيسية في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005–2025:

البرنامج الرئيسي الأول: تطوير تقانات الزراعة:

- نقاط القوة: وجود مؤسسات بحثية راسخة تنعم بالكوادر البحثية القديرة، والتي تتمتع بالخبرة في مجال توليد التكنولوجيا واستخدامها، تلقى الدعم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومدعومة بموارد مالية كبيرة في العديد من البلدان العربية، وإمكانية الوصول إلى التنوع البيولوجي الوفير في النباتات والحيوانات.
- نقاط الضعف: الكادر المتاح غير مستغل بشكل كافٍ، وذو تدريب محدود، عدم كفاية الروابط والتواصل مع أقرانه من الباحثين الوطنيين والإقليميين والعالميين، وغالباً ما يواجهون مشكلات مالية غير مؤكدة، انخفاض مشاركة البحوث الزراعية في القطاع الخاص، الافتقار إلى المساعي البحثية الأساسية، فجوات الابتكارات ضخمة مرتبطة بدوافع الباحثين المتدنية، وصغار المزارعين ذوو مهارات ضعيفة، وضعف روابط الإرشاد البحثي.
- الفرص: إمكانية التعاون مع المجتمع الدولي في العديد من مجالات المعارف العلمية والتكنولوجية، وكذلك التعهدات التنموية والاستثمارية والاقتصادية.
- المحددات: التعقيدات في حقوق الملكية الفكرية التي تقيد الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، التغيرات في المناخ، والأسواق الدولية التي تهدد توليد التكنولوجيا .

البرنامج الثاني، تشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية:

- نقاط القوة: الإمكانات الموردية التي تدعو إلى الاستثمارات الزراعية المتنوعة الناجحة على طول سلاسل القيمة، وجود الأنشطة والمبادرات الاستثمارية، والقطاع الخاص الفعال، والصناديق العربية القوية .
- نقاط الضعف: الظروف الطبيعية الضعيفة، إجراءات الاستثمار الزراعي المعقدة، الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي، البنية التحتية المحدودة / غير الفعالة والخدمات الزراعية، الضعف في ريادة الأعمال والابتكار، الأسواق الداخلية المحدودة والتعاون الاقتصادي غير الفعال.
- الفرص: الاستثمار المتاح لتعزيز التكنولوجيا، الأسواق الزراعية العالمية، المبادئ التوجيهية العالمية وتقديم المشورة لتشجيع الاستثمارات الزراعية الجديرة بالثقة.

- المحددات: عدم انتظام تدفق الموارد المالية، الخلافات على عائدية الأراضي وملكيتها، عدم امتثال المستثمرين لمبادئ الاستثمار المسئول.

البرنامج الثالث: تعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية:

- نقاط القوة: الموقع الإستراتيجي للمنطقة، وجود سوق عربية وإفريقية كبيرة، وعضوية معظم البلدان العربية في منظمة التجارة العالمية، وتجربة المنطقة الكبيرة في التجارة العربية والدولية، وإمكانية الإنتاج والتجارة في المنتجات العضوية.
- نقاط الضعف: إنتاجية زراعية ضعيفة وذات نوعية منخفضة وبتكاليف عالية ومعايير أغذية غير موثوقة، عدم كفاية البنية التحتية للسوق، غياب تحليلات السوق، تدابير تيسير التجارة، التجارة الزراعية الضيقة بين الدول العربية، انخفاض التنويع في الصادرات الزراعية والمعالجة الزراعية المحدودة.
- الفرص: فرص للاستفادة من التجارة العالمية الحرة غير المشوهة.
- المحددات: المتطلبات الصارمة للجودة والسلامة في العديد من الدول المستوردة، الأسعار الزراعية المتقلبة في الأسواق العالمية، التحول في الطلب العالمي بسبب تزايد البدائل .

البرنامج الرابع: تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية والسمكية:

- نقاط القوة: وجود مجموعة متنوعة من المؤسسات الوطنية والعربية العاملة في مجال التنمية الزراعية المستدامة، وجود التشريعات الخاصة بالتنمية الزراعية المستدامة، التوجه السياسي المشترك نحو تحرير التجارة، والامتثال لأهداف التنمية المستدامة بالقدر الذي يعزز المؤسسات المالية المحلية .
- نقاط الضعف: ضعف بناء التشريعات والسياسات العربية الكافية والشاملة، الاعتماد المحدود لنُهج سلسلة القيمة، صياغة وتنسيق السياسات القطرية بدلاً من الإقليمية، المهارات المتواضعة في موضوعات السياسة، الاضطرابات السياسية التي تقيد وضع السياسات العربية المناسبة.
- الفرص: وجود معرفة غنية ومتقدمة بالسياسة العالمية، بالاستفادة من إطار دعم سياسات أهداف التنمية المستدامة الشامل، والمؤسسات المالية الدولية التي تدعم تنفيذ السياسات في البلدان ذات القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل وتشجيع القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- المحددات: تدخل مقدمي المساعدة الخارجية في صنع السياسات الداخلية، والتغيرات الاقتصادية والبيئية العالمية الجذرية التي تعطل عمليات صنع السياسات .

البرنامج الخامس: بناء القدرات البشرية والمؤسسية:

- نقاط القوة: توفر البنية الأساسية لبناء القدرات، إلى جانب التخصصات الزراعية الغنية التي تعزز أنشطة التدريب.
- نقاط الضعف: أوجه القصور في كادر التدريب والمرافق في بعض المجالات، عدم تلبية المناهج الجامعية لاحتياجات السوق ورغبات الطلاب، عدم كفاية التمويل لبناء القدرات، ضعف تبادل الخبرات التدريبية، وندرة الأعمال التجارية وتدريب المنتجين، الافتقار إلى التدريب التحفيزي، والتدريب الذي يستهدف تغيير عقلية المزارعين من إنتاج زراعة الاكتفاء إلى الإنتاج التجاري، أي التدريب على ريادة الأعمال والابتكار.
- الفرص: توفر فرص التدريب والمساعدة بما في ذلك الزراعة المستدامة، توفر فرص بناء القدرات الدولية للبلدان النامية في مختلف المجالات، بما فيها التدريب في مجال إدارة المياه الزراعية واستخدامها، ودعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- المحددات: الهجرة الجماعية للخبرات المؤهلة، ارتفاع كلف التوظيف للمدربين المؤهلين الأجانب، والتكلفة العالية للتدريب في المؤسسات الأجنبية.

البرنامج السادس: المساهمة في ازدهار الريف:

- نقاط القوة: توفر الموارد الطبيعية الكافية غير المستغلة بالكامل، الفرص المتاحة على طول سلسلة القيمة لتعزيز فرص العمل، العمالة الزراعية ذات الخبرة العالية .
- نقاط الضعف: ضعف البنية الأساسية في المناطق الريفية، عدم كفاية الإرادة السياسية، التحيز في توزيع مكاسب التنمية الريفية، سوء الخدمات الاجتماعية الريفية، محدودية خلق فرص العمل، والتحيز ضد المرأة، انخفاض الإنتاجية الزراعية، المخاطر المناخية والاقتصادية العالية، عدم الاستقرار الاجتماعي، نزوح السكان من الريف إلى الحضر المرتبط مع الفقر، ضعف قواعد البيانات، انخفاض التوجه نحو السوق، ضعف الاستثمار الريفي.

الفرص: استعداد العديد من المنظمات للمساعدة في تنمية المناطق الريفية، والالتزامات بموجب جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وأهداف التنمية المستدامة لتوفير أنواع مختلفة من الدعم للمناطق الريفية والمزارعين الذين يفتقرون إلى الموارد.

- **التحديات:** تغير المناخ والتصحر .

البرنامج السابع: تطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية والسمكية:

- **نقاط القوة:** توفر المعلومات البحثية، خبرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية وخبرات البلدان الأعضاء في قضايا الموارد الطبيعية، المشاركة العربية في جدول الأعمال العالمي للموارد الطبيعية، توافر الموارد المالية للعديد من الدول العربية.

- **نقاط الضعف:** الاستخدام غير الفعال للموارد الطبيعية، انخفاض التزام المجتمعات الريفية بحمايتها وفقدان الأراضي الزراعية، محدودية سياسات الموارد الطبيعية العربية الموحدة، التوسع الزراعي الأفقي غير الحكيم، نزوح السكان المحليين مما يهدد الموارد الطبيعية.

- **الفرص:** الاهتمام العالمي بالحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية، وجود تشريعات وتكنولوجيا وصناديق لتطويرها وتوافر الالتزامات، والاتفاقيات الدولية الداعية إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

- **التحديات:** تغير المناخ، التلوث الناتج من الصناعات البترولية والكيميائية المدمر للموارد الطبيعية، تدفق اللاجئين يعرض الموارد الطبيعية للخطر، استخدام الأراضي غير الحكيم من قبل المستثمرين الأجانب.

الملحق رقم (2)

إطار النتائج الرئيسية

(KEY RESULTS FRAMEWORK)

الأهداف الإستراتيجية	الأهداف الفرعية	المؤشرات التي تظهر التقدم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية
الهدف الإستراتيجي الأول: دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.	– تنمية وتطوير واستدامة الإنتاج الزراعي العربي المنافس والمساعد في القضاء على الجوع والحد من الفقر. – تطوير النظم الزراعية الريفية لصغار المنتجين والزراعة الأسرية ودعم الابتكار وريادة الأعمال الزراعية ونهج سلاسل القيمة والتصنيع الريفي.	– الزيادة / النقص في الإنتاج والإنتاجية. – درجة ثبات الإنتاج والإنتاجية السنوية للمنتجات الزراعية. – عدد القطاعات الزراعة الفرعية التي تبنت سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد. – نسب التخفيض في الفاقد و الهدر. – التغير في إعداد ونظم الزراعة الريفية الصغيرة. – مستوى الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (WEF)في البرامج والسياسات الزراعية الوطنية القائمة والجديدة على جميع المستويات.
الهدف الإستراتيجي الثاني: المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الايكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.	– تعزيز نهج الحوكمة والإدارة السليمة للموارد الزراعية العربية. – تنمية واستدامة النظم الايكولوجية والاستفادة من الجهود الدولية.	– مدى تطور التشريعات والنظم واللوائح المتعلقة بإدارة الموارد الزراعية. – الزيادة في الإنتاجية لوحدة الماء والأرض والحيوان. – درجة التقدم المحرز في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية. – مدى التقدم المحرز في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ، وتدهور الأراضي.

الأهداف الإستراتيجية	الأهداف الفرعية	المؤشرات التي تظهر التقدم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات نظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.	- تحسين بيئة الاستثمار في الزراعة والتصنيع الزراعي والغذائي. - تنسيق وتطوير نظم التجارة الزراعية العربية.	- التغير في حجم التبادل الزراعي العربي البيني بشقيه الطازج والمصنع. - مدى تطبيق الاتفاقيات العالمية المتعلقة بإجراءات الصحة والصحة النباتية في التبادل التجاري الزراعي البيني. - درجة الانخفاض في استخدام العوائق الفنية والإجراءات الصحية في الحد من انسياب السلع بين الدول العربية. - إعداد القوانين والأنظمة الجديدة و/ أو المعدلة المشجعة على الاستثمار والتبادل التجاري الزراعي البيني.
الهدف الإستراتيجي الرابع: تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.	- تحسين سبل كسب معيشة صغار المنتجين وتمكين النساء والشباب. - تعزيز صمود ومرونة المجتمعات الريفية للتأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية.	- مستوى الزيادة في دخول صغار المزارعين وخاصة الشباب والنساء. - مستوى التغيير في مستويات البطالة في الريف العربي. - درجة انتشار تنظيمات المزارعين. - قدرة المزارعين على الاستجابة المبكرة للكوارث البيئية.
الهدف الإستراتيجي الخامس: حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار .	- تبني وتطوير الأنظمة والطرق المبتكرة لتوليد المعرفة الزراعية. - تحسين فعالية أنظمة الاتصال ونشر المعارف الزراعية بشكل منتظم لكافة المعنيين. - تعزيز ودعم الشبكات المتخصصة والشراكات عربياً وعالمياً.	- مدى تبني استخدام الابتكار الزراعي في الترابط بين المياه والطاقة والأغذية. - مدى توفر عمليات الرصد والتقييم، وإجراءات الاتصال والمساندة. - مدى توفر أنظمة إعداد وثائق وكتابة تقارير فعالة ووقتية ودقيقة. - إعداد الزوار لموقع المنظمة والمكتبة الإلكترونية والشبكات وقواعد البيانات المتخصصة. - درجة توفر منصات لتبادل المعرفة حول توظيف الشباب والنساء في الريف، والاندماج الاجتماعي.